أنوار أذهان الطلاب الغرر
في نظم نخبة الفكر

ويليه:

متن نُخبة الفِكر في مُصطلح أهل الأثر
للحافظ ابن حجر

نظم الشيخ العلامة

أبي الحسن صالح بن الصديق النُمازي الأنصاري الخزرجي اليمني

تـ: ٩٦٥هـ

تحقيق

د. إيـــاد العكيلي محمد بن ناصر البلالي

غفر الله لهما وللمؤمنين والمؤمنات

أنوار أذهان الطلاب الغرر
في نظم نخبة الفكر

ويليه:

متن نُخْبَةِ الفِكَرِ فِي مُصطَلحِ أَهلِ الأَثَرِ

للحافظ ابن حجر

نظم الشيخ العلامة

أبي الحسن صالح بن الصديق النُّمازي الأنصاري الخزرجي اليمني

تـ: ٩٦٥هـ

تحقيق

د. إيـــــاد العكيلي محمد بن ناصر البلالي

غفر الله لهما وللمؤمنين والمؤمنات

العنـــوان:	أنـوار أذهـان الطـلاب الغـرر في نظـم نخبـة الفكـر- للحافظ ابن حجر.
نظـم الشيخ:	أبي الحسـن صـالح بن الصـديق النُّمازي الأنصـاري الخزرجي اليمني.
تحقيـــق:	د. إياد العكيلي – محمد بن ناصر البلالي
الطبعـــة:	الأولى.
سنة النشـر:	١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م.
المقـــاس:	١٤ × ٢٠
الصفحـات:	١٠٢ صفحة.

الإخراج الفني والتنسيق

أتم البشر

00967 711 914 060

مكتبة دار السلام

اليمن – تعز- ش المصلى الفرعي

أمام مسجد القرآن – خلف مكتب التربية

04 251719 ، 739777833

777251719 ، 711914060

لتحميل كتب المحقق عبر قناة التليجرام: مؤلفات د. إياد العكيلي

t.me/eyad_aloqaili

حقوق النشر لكل مسلم

بشرط عدم التصرف بمادة الكتاب العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه، **أما بعدُ**:

فإنَّ من أشهر كتب علم مصطلح الحديث كتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني: «**نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر**»، وقد حظي هذا الكتاب باهتمام كبير، فقام العلماء بخدمته والإشادة به والتعويل عليه، ابتداءً من المؤلف نفسه -حيث اعتنى بشرحه وسماه: «**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**»- إلى هذا العصر، ما بين شارحٍ له ومختصرٍ ومحشٍّ عليه وناظم، **وقد قال العلامة الصنعاني مادحًا النخبة في نظمه لها:**

«وبعد فالنخبة في علم الأثر مختصرٌ يا حبذا من مختصر»[1]

وقال مؤلفنا -أيضًا- في مقدّمة نظمه الذي بين يديك، وهو يتكلّم عن علوم الحديث:

---

(١) إسبال المطر، ص١٦٥.

وَفِي عُلُومِهِ فُنُونٌ نَيِّرَهْ كَثِيرَةٌ لِطَالِبِيهِ تَبْصِرَهْ
أَجَلُّهَا فِي الْقَدْرِ نُخْبَةُ الفِكَرْ لِحَافِظِ العَصْرِ الإِمَامِ ابنِ حَجَرْ

هذا وقد نظمَ النخبةَ كثيرٌ من العلماء –قديمًا وحديثًا–، ولا تزال كثير من المنظومات عليه في عالم المخطوطات، ومن عظيم فضل الله تعالى أن يسَّر إخراجَ بعضِها إلى عالم المطبوعات في أيامنا هذه، ومنها نظم للإمام العلامة اللغوي الأديب **عثمان بنِ سندٍ الوائلي** المسمى «**بَهجة البصر**»[١]، ومنها أيضًا نظمٌ للإمام العلامة **صالحِ بنِ صديقٍ النُّمازي**[٢] **اليماني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسمى «**أنوار أذهان الطلاب الغُرَرِ في نظم نخبة الفِكَر**»[٣]، وهو هذا الذي بين أيدينا.

وقد استهلَّ منظومته بذكر اسمه قائلًا:

قَالَ النُّمَازِيُّ الفقيرُ صَالِحُ وَظَنُّهُ فِي اللهِ ظَنٌّ صَالِحُ

---

(١) وقد وفّقنا الله تعالى لتحقيقه والتعليق عليه تعليقات مختصرة، واقتطفنا من شرحه المخطوط للمؤلف نفسه والمسمّى (الغرر في جبهة بهجة البصر) ما ناسب المقام، وهو منشور على الإنترنت.

(٢) النُّمازي: بضم النون كما جاء مشكولاً في المخطوطة بخط ابنه.

(٣) ونظمه نظم جيد على أن نظم ابن سندٍ الوائلي أعلى وأغلى وأحلى وأجلى وعن التعقيد أبعد وأخلى وإنما قلنا ذلك تحليلًا لا تقليلًا.

ممّا يُثبت نسبة هذه المنظومة لمؤلفنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكرها ضمن مصنّفاته غير واحدٍ من أهل العلم منهم: د. محمد منصور الحاوي في بحثه: «الفقيه العلامة صالح بن الصديق النمازي الأنصاري: حياته وآثاره العلميّة»(١)، وبعد أن حمد الله تعالى وصلّى على رسوله ﷺ ذكر أهمية خدمة علوم الحديث، ثمّ خص بذكره نخبة الفِكَر مُثنيًا عليها بما تقدّم ذكره، ثمّ بيّن دافعه إلى نظمها بقوله:

لـكِـنَّـهـا مِـنْ شِـدَّةِ الإِيـجـازِ تُعَـدُّ فِي التَّأْلِيفِ كَـالأَلْغـازِ
فَـاخْتَرْتُ نَظْمَهـا بِنَظْمٍ واضِـحِ يُوضِـحُ مَعْناها لِقَصْـدٍ صـالِحِ
وَزِدْتُ فِـيـهـا جُـمَـلاً مُـفِـيـدَةْ لا يُـهْـتَـدى لِـكَـوْنِـهـا مَـزِيـدَةْ

ثم قسّم منظومته إلى عشرة فصول سوى المقدمة والخاتمة:

فذكر في الفصل الأول: «بيانُ تقسيمِ الأخبارِ إلى متواترٍ وغيرِه، والغيرِ إلى مقبول وغيره»، وقصد بالغير أي غير المتواتر وهو الآحاد حيث قسّمه إلى مقبولٍ ومردودٍ.

(١) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٧٠)، ج٢ شعبان ١٤٣٨ هـ، (ص٣١١).

والفصل الثاني: «بيان معرفة الصحّة والحسن وتقسيمهما وما يلتحق بذلك».

والفصل الثالث: «بيان تقسيم المقبول إلى محكمٍ وغيره».

والفصل الرابع: «بيان أقسام المردود وما يتعلّق بها»، وهو أطول فصول المنظومة.

والفصل الخامس: «بيان أقسام الإسناد وهو الطريق الموصل إلى المتن».

والفصل السادس: «بيان صيغ الأداء وأنواع الإجازة».

والفصل السابع: «بيان اصطلاحهم في المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه».

والفصل الثامن: عنونَه بقوله: «فائدة» تتعلق بضوابط في الجرح والتعديل.

والفصل التاسع: «فصل في معرفة الأسماءِ والكُنى وما يلتحق بذلك».

والفصل العاشر: عنونه بقوله: «تذنيب» نظم فيه آخر

مباحث النخبة كمعرفة أسـماء الرواة المجرّدة والمُفردة وما يتعلق بكناهم وألقابهم وأنسابهم، ومعرفة آداب الشيخ والطالب، وسنّ التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث وعرضه والرحلة فيه وتصنيفه، ومعرفة أسباب ورود الحديث.

وقد بلغتْ أبياتها (٢٧٧) بيتًا.

ويتلخّص عملنا أن قمنا **بضبط ألفاظ المنظومة والتعليق عليها بتعليقاتٍ مختصرة لغوية وبلاغية ونحوية وحديثية، وألحقنا في نهاية الكتاب متن النُّخبة** تسهيلًا لفهم المنظومة.

هذا وقد واجهتْنا بعض صعوبات تتعلق بالمخطوطة ومن أسباب ذلك أنها النسخة الوحيدة التي وقفنا عليها[١]، وفيها أخطاءٌ كثيرةٌ كما يدل على ذلك كثيرٌ من الأبيات التي علّقنا عليها في الحواشي.

ونسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه وحده، وأن ينفع به، إنَّه خيرُ مسؤول وأكرم مأمول.

(١) وأشار إلى فرديّتها -أيضًا- د. محمد منصور الحاوي، وأنَّ لديه نسخة منها في بحثه المتقدّم عن المؤلف (ص٣٥٣).

ترجمة الناظم

❁ اسمه ونسبه وأسرته[١]:

سـاق النمازي نسـبه كاملًا في بعض كتبه فقال: صـالح بن الصديق بن علي بن أحمد بن حسن بن عطيّة بن محمد بن عبد الله بن يعقوب بن علي بن محمد بن مبارز بن الحسـين بن أبي القاسم بن علي بن محمد بن سليمان بن داود بن أنس بن نُماز بن زيد بن عامر بن قيس بن سعد بن عبادة بن دليم الأنصاري الخزرجي الساعدي[٢].

وقد استقرّت قبيلة المؤلف واستوطنت وادي صبيا «شمال جازان» وقراه، ونمت واتّسعت وبه تفرّعت فخوذها وعشائرها، وقد أشار النمازي إلى أنّها قبيلة مشهورة ذات عددٍ وعُدّة، وأنَّ فيهم عزّة ومنعة[٣].

❁ مولده ونشأته[٤]:

وُلد المؤلف وفق ما حكاه بنفسه في قرية أبي دنقور إحـدى

(١) الفقيه العلامة صالح النمازي، د.الحاوي، ص٢٧١.
(٢) النور اللائح (مخطوط)، ورقة ٢، والأنوار الساطعة (مخطوط)، ورقة ١٢٢/ أ.
(٣) الأنوار الساطعة (مخطوط)، ورقة ٧٩/ ب.
(٤) الفقيه العلامة صالح النمازي، د.الحاوي ، ص٢٧٢.

قـرى وادي صـبيا في شـهر ذي الحجـة مـن سـنة ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٦ م[١]، وبعـد ولادتـه رحلـت أسـرته إلـى قريـة مجـاورة تسـمى **البـاحر**، فنشـأ وترعـرع في كنـف والديـه اللـذين حرصـا علـى أن يلتحـق بحلـق القـرآن والكتاتيـب في الجوامـع، فحفـظ القـرآن الكـريم بحـرف قـالون عـن نافع وأتقن تلاوته وتجويده وسنّه فوق البلوغ بقليل[٢].

❁ رحلاته في طلب العلم وبعض شيوخه[٣]:

رحل إلى **زبيد** فقرأ على صـاحب «العباب»[٤]، وعلى أبي العبـاس الطنبـداوي[٥] وغيره من بني جمعـان، ثم عـاد إلى وطنه قرية (**الباحر**) من أرض صـبيا فلم يطبْ له المقام بها،

---

(١) النور اللائح، ورقة ٢/ أ.

(٢) المرجع السابق، ورقة ٢/ ب.

(٣) طبقات الزيدية الكبرى لإبراهيم بن القاسم، ص١٤٦٥.

(٤) وهو العلامة القاضـي الفقيه أحمد بن عمر المذحجي الزبيدي الشـافعي الشـهير بالمزجَّد (٩٣٠ هـ) وكتابه اسـمه: (العباب المحيط بمعظم نصـوص الشـافعي والأصحاب)، طبع في أكثر من دار.

(٥) وهو العلامة أبو العباس أحمد بن محمد الطيب البكري الطنبداوي (٩٤٨ هـ)، قال عنه ابن حجر الهيتمي الشـافعي (تحفة المحتاج: ١/ ١٣٩): «شـيخ المذهب والإسـلام»، من كتبه المخطوطة: الفتاوى، مصـورتها في مركز جمعة الماجد بدبي: برقم (٣٢٥٤٥٠).

فعزم على المهاجرة إلى اليمن فدخل صنعاء، فلازم الإمام شرف الدين يحيى بن شمس الدين فعظمه وأنزله منزلة، وكان من أعيان جلسائه(١)، فلما خرج الإمام من صنعاء نزل إلى تعز ثم إلى زبيد، فقرأ على العلّامة الديبع الشيباني(٢)، فسمع عليه معظم مصنفاته و«أربعينية النواوي»، و«بلوغ المرام» لابن حجر، و«شفاء القاضي عياض»، وسمع عليه «الصحيحين»، و«سنن أبي داود»، و«الترمذي»، وأجاز له جميع ما سمعه عليه وغيره من مقروءاته ومسموعاته ومستجازاته، ذكر ذلك في تعداد مشايخه المسمى بـ «البرق اللائح في مشايخ صالح» (٣)، وهم أحد عشر شيخًا هذا أحدهم، ثم سكن في تعز، ثم في جبلة، وأقام بها على التدريس والفتوى، وأخذ عليه جماعة.

---

(١) وانظر علاقته به بشيء من التفصيل: بحث د. الحاوي عن المؤلف، ص٣٢٤.

(٢) هو العلَّامة المحدِّث عبد الرَّحمن بن علي بن الدّيبع الشَّيباني الزَّبيدي صاحب «تمييز الطَّيِّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»، تلميذ الإمام السخاوي، (٩٤٤ هـ).

(٣) وهو نفسه النور اللائح وسيأتي الكلام عليه ضمن مؤلفاته.

❁ مؤلفاته[١]:

١) سلسلة الإبريز بالسند العزيز:

وهي أربعون حديثًا كل أسـانيدها من آل بيت النبي ﷺ وتنتهي إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى النبي ﷺ[٢]، وأحيانًا تُسـمّى سلسلة الإبريز والإكسير العزيز، وقد رواها بسنده عن شيخه ابن الديبع عن شيوخه.

٢) القول الوجيز شرح أحاديث سلسلة الإبريز:

وهي شـرح موجز للأحاديث الأربعين السـابقة، وتخريج مختصر لها.

٣) الإشارات العليّة والآداب الرضيّة:

منظومة على حروف المعجم في مكارم الأخلاق والآداب.

٤) جزء في تاريخ الخلفاء الراشدين.

---

(١) د. الحاوي في بحثه عن المؤلف، ص٣٠١.

(٢) وهي ما تُعرف عند العلماء بـ «الأربعين حديثًا المسلسلة بالأشراف ورواية الأبناء عن الآباء»، فهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٩٧٨، وقال فيه: «وقد سبق لي أني خرجت متون الأحاديث المذكورة بسند واحد مسلسل بالأشراف مني إلى سيدنا علي، وحفظها عني جماعة من الأصحاب بالمشرق والمغرب، وهي أربعون حديثًا قصيرة الألفاظ كثيرة المعاني تكلم عليها السخاوي في «شرح الألفية» وغيره».

٥) رسالة في رجال إسناده لصحيح البخاري:

قال في مقدّمته: «هذه صفة رجال إسنادي لصحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله إلى مؤلفه، بيّنت فيها أحوال رجاله، ومواليدهم، ووفياتهم ...».

٦) العبارات الجليّة في شرح الإشارات العليّة والآداب الرضيّة:

وهو شرح لقصيدته السابق ذكرها، قال في مقدّمته: «ولم آلُ جهدًا في تحقيقه وتوضيح معانيه ... ولم أستدل بحديث ضعيف ولا منكر ولا موضوع ...».

٧) الاقتصاد في شرح بانت سعاد:

وهو شرح لغوي أدبي وجيز لقصيدة كعب بن زهير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المشهورة بـ (البردة)[١].

٨) جواهر العقد الفريد وبغية الملك الصنديد:

اختصره من كتاب العقد الفريد للملك السعيد لأبي سالم محمد بن طلحة العدوي القرشي النصيبي الوزير (ت: ٦٥٢ هـ) وزاد عليه زيادات كثيرة.

---

(١) وهذه الرسالة وما سبقتها من الرسائل طُبعت بتحقيق د. محمد الحاوي وخديجة الفقيه، جامعة الملك خالد، ١٤٤٢ هـ.

وقد ألّفه النمازي بطلب من سلطان عدن عامر بن داود الطاهري، وكان نازلًا عنده[١].

٩) النور اللائح في مشايخ صالح:

ويشتمل على تراجم مشايخه الذين أخذ عنهم العلم في صبيا بالمخلاف السليماني وفي تهامة اليمن و في زبيد، كما ترجم أيضًا لشيوخ مشايخه، وهو مصدر مهم للوقوف على النشاط العلمي في المخلاف واليمن خلال أواخر التاسع والنصف الأول من العاشر الهجريين[٢].

١٠) ضياء الصباح في شرح العُدّة والسلاح لمتولّي عقود النكاح للشيخ محمد بافضل الحضرمي:

وهو فيما يحتاجه متولي عقد النكاح من معرفة الأحكام[٣].

إلى غير ذلك من الكتب النافعة التي ألّفها النمازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا تزال في عداد المخطوطات[٤].

---

(١) طُبع بتحقيق د. محمد الحاوي، جامعة الملك خالد، ١٤٤٢ هـ.

(٢) وطبع أيضًا بتحقيق د. محمد الحاوي.

(٣) حقّقه محمد فهد ذيب كرسالة ماجستير في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في السودان ١٤٣٩ هـ.

(٤) يُنظر: ترجمة د. محمد الحاوي للمؤلف ص٢٩٩ -٣١٧.

وفـاتـه[١]:

مـن المـرجّح أنَّ وفاتـه كانـت في مطلـع سـنة ٩٦٥ هـ، وفي شـهر المحـرّم تحديـدًا، وقـد اتّفـق المترجمـون أنّـه تـوفي في مدينـة جبلـة إلـى الجنـوب مـن مدينـة إب في الـيمن، وهـي المدينـة التـي سـكنها بعـد خروجـه مـن صنعاء، واستقرّ بها حتى وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

(١) المرجع السابق، ص٣٣٠.

وصف النسخة المخطوطة المعتمدة في التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذه المنظومة على نسخة وحيدة -كما تقدّم-، لم نجد لها أختًا، وهي في الأزهرية ضمن مجموع فيه (٢٢) رسالة حديثية، مجاميع، مكتبة المغاربة، حديث (٢٠٧٦)، الرقم العام: (٩٧٦٢٢)، تقع في اللوحة (٢٣٠) من هذا المجموع، وعدد أوراقها: (٣٠)، وخطّها واضح إلا في بعض الكلمات فمطموسة بعض حروفها، وجاءت عناوينها باللون الأحمر.

صفحة عنوان المخطوطة

كتاب انوار اذهان الطلاب الغرر في نظم
نخبة الفكر نظم الشيخ الامام العلامة حجة المحدثين
ولسان المتكلمين جامع فنون العلوم والمحقق للمنطوق
منها والمفهوم جمال الاسلام مفتي الانام صالح الصديق
النازي الانصاري الخزرجي متع الله بحيوته واعاد
على المسلمين من بركاته آمين

الصفحة الأولى من المخطوطة

هو الباقي

في نزهة تشرف الهدى
الى الشيخ الامام
علي الله عنه ابن

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قال التمارزي الفقير صالح ... وظنه في الله ظن صالح
الحمد لله على ما ألهما ... من طلب الحديث ثم أنعما
بالطف والاحسان والاتمام ... والبحث في العلوم والتدارس
ثم الصلوة والسلام السرمدي ... على النبي المصطفى محمد
وآله وصحبه الابرار ... والتابعين السادة الاخيار
وبعد فخدمة الحديث ... تحمد في القديم والحديث
حامله بجل بين الورى ... لقوله فيما روينا نضرا
وفي علومه فنون نيره ... كثيرة لطالبيه تبصره
اجلها في القدر نخبة الفكر ... لحافظ العصر الامام ابن حجر
لكنها من شدة الايجاز ... تعد في التأليف كالالغاز
فاخترت نظمها بنظم واضح ... يوضح معناها لقصد صالح

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

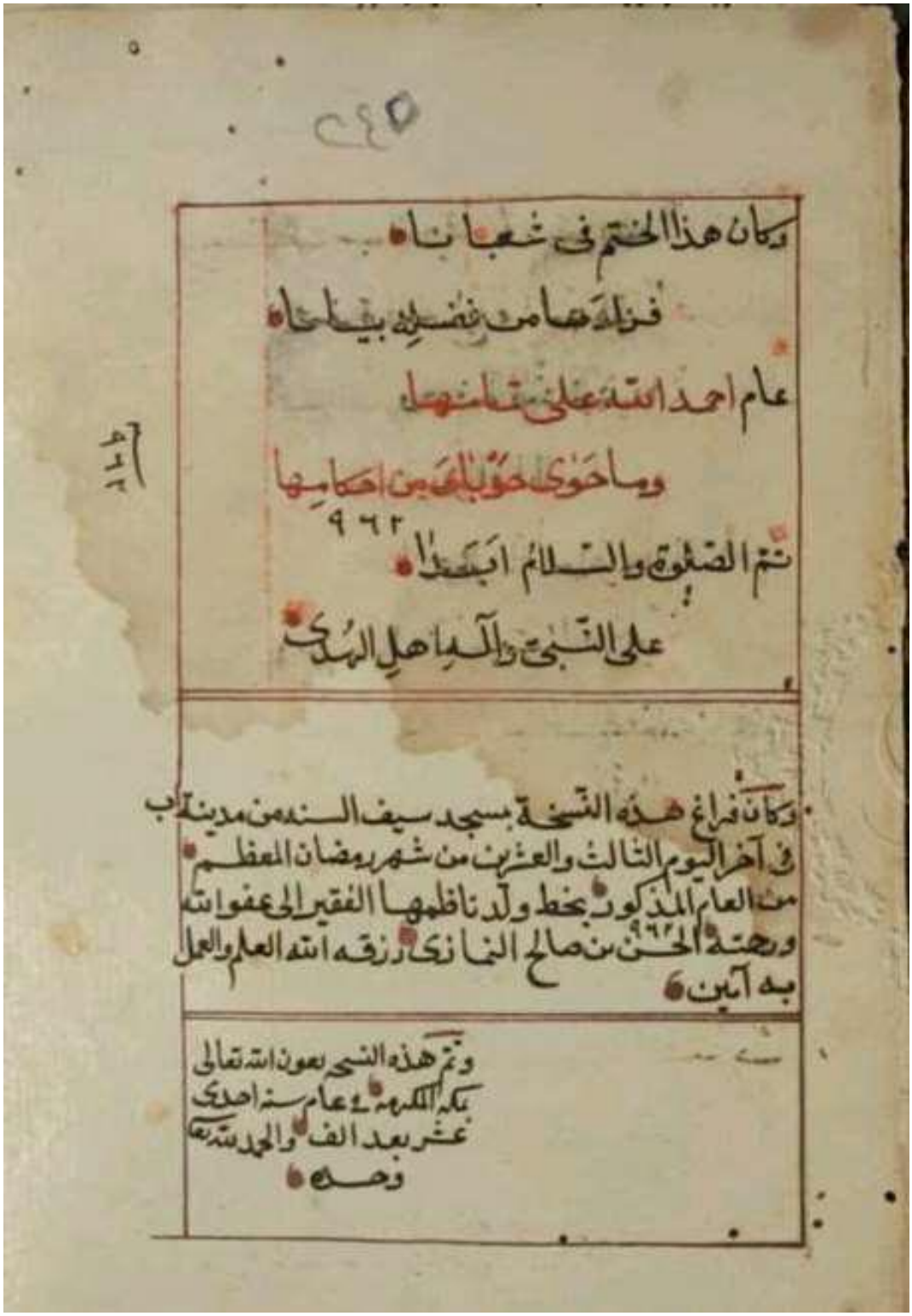
وكان هذا الختم في شعبانا
فزادها من فضله بيانا
عام احمد الله على تمامها
وما حوى حوى لنا من احكامها
٩٦٢
ثم الصلوة والسلام ابدا
على النبي وآله اهل الهدى
وكان فراغ هذه النسخة بمسجد سيف السند من مدينة
في آخر اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم
من العام المذكور بخط ولد ناظمها الفقير الى عفو الله
٩٦٢
ورحمته الحسن بن صالح النمازي رزقه الله العلم والعمل
به آمين
وتم هذه النسخة بعون الله تعالى
بكرة الثلثاء ٤ عام سنة احدى
عشر بعد الف والحمد لله
وحده

أنوار أذهان الطلاب الغرر
في نظم نخبة الفكر

للحافظ ابن حجر

نظم الشيخ العلامة

أبي الحسن صالح بن الصديق النمازي الأنصاري الخزرجي اليمني

تـ : ٩٦٥هـ

تحقيق

د. إيـــاد العكيلي محمد بن ناصر البلالي

غفر الله لهما وللمؤمنين والمؤمنات

بسم الله الرحمن الرحيم

١- قـال النُّمـازيُّ الفقيرُ صـالحُ
وَظَـنُّـهُ في الله ظَـنٌّ صـالـحُ

٢- الْـحَـمَـدُ لله عَـلـى مـا أَلْـهَـمـا
مِنْ طَلَبِ الحَديثِ ثُمَّ أَنْعَما

٣- بِاللُّطْفِ وَالإِحْسـانِ وَالإِرْشـادِ
وَالْبَحْثِ فِي الْعُلومِ والسَّـدادِ

٤- ثُمَّ الصَّـلاةُ وَالسَّـلامُ السَّـرْمَدِيْ
عَلى النَّبِيِّ الْمُصْـطَفى مُحَمَّدِ

٥- وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ الأَبْـرارِ
وَالـتّـابِـعِـيـنَ السّـادَةِ الأَخْـيـارِ

٦- وَبَـعْـدَهُ فَـخِـدْمَـةُ[1] الْـحَـدِيـثِ
تُحْمَدُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ

(١) في المخطوطة (فخدَمَة) بفتح الدال وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

٧- حَامِلُهُ مُبَجَّلٌ بَيْنَ الْوَرى
لِقَوْلِهِ فِيمَا رَوَينَا نَضَّرا[١]

٨- وَفِي عُلُومِهِ فُنُونٌ نَيِّرَهْ
كَثِيرَةٌ[٢] لِطَالِبِيهِ تَبْصِرَهْ

---

(١) يشير إلى قوله ﷺ: «نضَّر الله امرأً سمع مقالتي...» وقد ورد هذا الحديث عن عدد من الصحابة فمنهم:

١- عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه فرُبَّ مبلغ أحفظ له من سامع».

٢- عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى، فقال: «نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرُبَّ حامل فقه لا فقه له، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه...».

٣- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره فإنه رُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه...».

وهذه الثلاثة الأحاديث رواها أحمد (٤١٥٧ و١٦٧٣٨ و٢١٥٩٠) وابن ماجه (٢٣٠ وما بعده) وصححها الألباني (صحيح الجامع:٦٧٦٣ وما بعده).

(٢) في المخطوط (كَكَثيرُهُ) بكافَين وضم الراء ولا يستقيم الوزن بكافَين قطعا، وضم الراء لا وجه له إذْ هو مفتوح لا غير وبعده التاء المربوطة بضمتين صفة ثانية لـ (فنونٌ)؛ فالصواب ما أثبتناه.

٩- أَجَلُّهـا[١] فِي الْقَـدْرِ نُخْبَةُ الفِكَرْ
لِحافِظِ العَصْـرِ الإمـامِ ابنِ حَجَرْ

١٠- لـكِنَّـها مِـنْ شِـدَّةِ الإِيـجـازِ
تُـعَـدُّ فِـي الـتَّـأْلِـيـفِ كَـالأَلـغـازِ

١١- فَـاخْتَرْتُ نَظْمَهـا بِنَظْمٍ واضِـحِ
يُوضِـحُ مَعْناها لِقَصْـدٍ صـالِحِ

١٢- وَزِدْتُ فِـيـهـا جُـمَـلاً مُـفِـيـدَةْ
لا يُـهْـتَـدى لِـكَـوْنِـهـا مَـزِيـدَةْ[٢]

١٣- وَنَـظْـمُـهـا عِـدَّتُـهُ (أنـوارُ)
تسـمـيـةً لـه بـهـا أخـتـارُ[٣]

---

(١) أي: عند النُّمازي من حيثُ المختصراتُ؛ فالتفضيلُ بين كتب المصطلح وغيرها أمرٌ نسـبيٌّ تختلف فيه أنظارُ العُلَماء فقد يُقَدِّم عالمٌ كتابا ويُقَدِّمُ غَيرُه غَيرَهُ، وعلى كلٍّ فلا يختلف اثنان في أن النُّخبَةَ من أحسن ما صُنِّفَ في المختصرات في هذا الفنِّ.

(٢) أي: أنه قد زاد زياداتٍ في النظم على ما في الأصل لكن لحُسنِ بيانٍ وفائدةٍ ما زاده لا يَهْتَدِي قارئ النظم أنه زادها على ما في الأصل.

(٣) يعني بذلك أن عَدَدَ أبيات النظم مجموع في قوله (أنوار) وهو بحساب الجُمَّل يساوي مائتين وثمانيةً وخمسين بيتًا (٢٥٨) فالألف (١) والنون (٥٠) والواو (٦) والألِف (١) والراء (٢٠٠)، وذلك بعدم احتساب المقدمة التي عددها (١٤ بيتًا) والخاتمة التي عددها (٥ أبيات) فيكون المجموع (٢٥٨ بيتًا)، وقوله: «تسمية له بها أختارُ» أي: أنه سمى النظم: أنوار أذهان الطلاب الغرر.

١٤ - وَاللهَ أَدْعـو أَنْ يُـثِـيـبَـنـا بِـهـا
وَيَجْعَـلَ الطّـالـبَ فِيهـا نـابِهـا[١]

(١) لا يخفى جمالُ الجناس في البيت.

بيانُ تقسيمِ الأخبارِ إلى متواترٍ وغيرِه، والغيرِ[١] إلى مقبول وغيره

١٥ ـ قَدْ قَسَّـمَ الحُفّاظُ مِنْ أَهْلِ الفِطَنْ

ما عُدَّ فِي الأَخْبارِ تقسيمًا حسن[٢]

١٦ ـ فَـالْخَبَرُ امَّـا[٣] أَنْ تَكونَ طُرُقُـهْ[٤]

بِـغَـيْـرِ تَـعْـيِـيـنٍ لِـعَـدٍّ[٥] يَـلْـحَـقُـهْ

١٧ ـ أَوْ مَعَ حَصْـرٍ بِـالَّـذِي زادَ عَلى

اثْـنَـيْـنِ أَوْ ذا بِـهِـمـا قَـدْ حُـمِـلا

---

(١) أي: وتقسيم غير المتواتر وهو الآحاد إلى مقبول ومردود.

(٢) بحذف تنوين أَلِفِ العِوَضِ على لغةِ ربيعة للوزن، فربيعة يقفون على كلِّ مُنَوَّنٍ بالحذف والإسكان، انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/ ١٩٧٩).

(٣) بهمزة وصل لاستقامة الوزن،

(٤) دخله (الخَبْل) وهو عند العَروضيين اجتماع الخَبْنِ (حذف الساكن الثاني السين من مسْتفعلن) والطي (حذف الرابع الساكن الفاء من مستفْعلن) فتصير (مُتَعِلُنْ) وتُنقَلُ إلى (فَعِلَتُنْ)، والخَبْلُ جائزٌ مع قُبْحِهِ عند العَروضيين، وسيأتي منه الكثيرُ في هذا النظم كغيره من المنظومات؛ فقسه عليه.

(٥) في المخطوط (لَعدٍّ) بفتح اللام، والصوابُ ما أثبتناه لكونها اتصلت باسم ظاهر.

١٨ـ أَوْ كـانَ بِـالواحِدِ فَـالَّذِي قُـدِمْ[١]

تَـعْـيِـيـنُـهُ بِـمُـتَـواتِـرٍ وُسِـمْ

١٩ـ وَهْوَ الْـمُفِيـدُ لِيَقِينِ الْعِلْمِ[٢]

بِشَـرْطِهِ عِنْدَ مَعانِي الْعِلْمِ[٣]

٢٠ـ والثّانِ[٤] مَشْـهورٌ وَمُسْـتَفِيضُ

أَيْضـًا وَمِنْ فاضَ أَتى يَفِيضُ

٢١ـ والثّالـثُ الـعَزِيـزُ مِنْ عَـزَّ قَـوِيْ

وَلَيْسَ شَـرْطًا لِلصَّـحِيحِ إِذْ رُوِيْ

٢٢ـ بِـغَـيـرِهِ فِـيْ كُـتُـبٍ مُـؤَلَّـفَـهْ

فَـأوردَنْ هَـذا عَـلى مَنْ خـالَفَـهْ[٥]

---

(١) في المخطوط (قَدُمْ) واستعمالُه هنا هكذا لا يستقيم فمعنى (قَدُمَ) مضى على وجوده زمن طويل، والصوابُ ما أثبتناه بالبناء للمفعول من الفعل (قَدَمَ) أي: تَقَدَّمَ، يقويه توافق ضَرْبِ البيت في كلمة (وُسِمْ) معَ عَروضه في كلمة (قُدِمْ).

(٢) أي: يقين المعرفة بثبوته.

(٣) أي: علم المصطلح.

(٤) هذا اسم منقوص والأولى فيه إذا دخلت عليه (أل) التي للتعريف أن تُثبَتَ الياء فيه هكذا (الثاني) مع جواز حذفها، وحذفت هنا لاستقامة الوزن.

(٥) المعنى: أن العزيز ليس شرطًا في صحة الحديث إذ قد رُوِيَ من الصحيح ما ليس بعزيز وأشهر مثال على ذلك حديث: (إنما الأعمال بالنيات) فهو حديث غريبٌ فَرْدٌ وقد صَدَّرَ به البخاريُّ صحيحه فبطلت دعوى الاشتراط.

٢٣- والرّابِعُ الغَرِيبُ وَالكُلُّ سِوى
أَوَّلِهـا[١] آحـادُ[٢] تَحْتاجُ قُوى

٢٤- تُمَيِّزُ المَقْبولَ عَنْ مَرْدُودِها
إِذْ كُلُّ ما فِيها فَعَنْ قُيودِها[٣]

٢٥- يَصِحُّ الاسْتِدْلالُ بِالمقبولِ
وَيُتْرَكُ المَرْدُودُ كَالْمَجْهُولِ

٢٦- وَذاكَ بِالبَحْثِ عَنِ الرُّواةِ
وَما الَّذِي حَوَوْا مِنَ الصِّفاتِ

٢٧- دُونَ الْمُفِيدِ لِلْيَقِينِ إِذْ بِهِ
يَحْصُلُ ما قُلْنا بِغَيْرِ كَسْبِهِ[٤]

---

(١) في المخطوط (أوّلُها) بضم اللام، والصواب ما أثبتناه لأنه مضاف إليه مجرور.

(٢) أي بالمنع من الصرف ضرورةً.

(٣) الشطر الثاني من هذا البيت غيرُ واضح في المخطوطةِ وقدْ أعيانا حتى هُدِينا إلى معرفته ولله الحمد، ومعنى البيت: أن أحاديث الآحاد تحتاج إلى ما يقوِّي ثبوتها عن طريق قيود يصح الاستدلال بها على قبول الحديث فإن لم توجد رُدَّ كحديث المجهول، والأبيات الثلاثة بعده تؤكد هذا المعنى، والله أعلم.

(٤) يقصد بذلك المتواترَ فلا يُحتاجُ إلى النظر في أسباب ثبوته إذ التواتُرُ دليل على ثبوته.

٢٨- وَقَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ أَعْنِي النَّظَرِيْ
ما جاء فِيها عِنْدَ غَيْرِ الأَكْثَرِ

٢٩- لَكِنَّهُ الْمُخْتارُ إِنْ تَحُفُّهُ[١]
قرينة لمن يفوقُ وصفُهُ

٣٠- ثُمَّ الغَرابَةُ الَّتِي ذَكَرْنا
إِمّا بِأَصْلِ سَنَدٍ أَثَرْنا[٢]

٣١- أَوْ لا فَقُلْ ذَلِكَ فَرْدٌ مُطْلَقُ
وَالثّانِ نِسْبِيٌّ وَهُمْ لَمْ يُطلِقُوا

٣٢- فَرْدِيَّةً عَلَيْهِ إِلّا نادِرا
بَلْ بِالغَرِيبِ حَصَّلوا التّغايُرا

---

(١) في المخطوطة بضم الفاء من الفعل (تحُفُّهُ) وذلك جائز لغةً في المضارع المُضَعَّفِ المجزوم للتخلص من التقاء الساكنين إتباعًا لضمة الحاء، والفتحُ أَصَحُّ إلا أنَّ الناظم اختار الضمَّ هنا لتُوافِقَ العَروضُ الضربَ في القافية في قوله: (وصفُهُ) إذ لو فتح الفاء فقال (تحفَّهُ) لوقع في عيب من عيوب القافية يُسمّى الإصراف لأن الهاء ليست حرفَ روي وإنما تسمى هنا (وصلا).

(٢) في المخطوطةِ بضم الثاء هكذا (أُثْرنا) ولا معنى له بهذا الضبط، والصواب ما أثبتناه والمعنى (نقلْنا) ومنه قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين – بما معناه–: «فما حلفتُ بغير الله ذاكرًا ولا آثِراً» أي: ناقلاً عن غيري، انظر: البخاري (٦٦٤٧)، مسلم(١٦٤٦).

بيان معرفة الصحة والحسن وتقسيمهما، وما يلتحق بذلك

٣٣- وَنَقْلُ عَدْلٍ كامِلِ الضَّبْطِ بِلا
وُجودِ عِلَّةٍ بِهِ وَاتَّصَلا[1]

٣٤- إِسْنادُهُ وَلا شُذُوذَ فِيهِ
مِنْ خَبَرِ الآحادِ إِذْ يَرْوِيهِ

٣٥- هُوَ الصَّحِيحُ أَيْ لِذاتِهِ وَمِنْ
تفاوتِ الأوصافِ فيهم لِلْفَطِنْ

٣٦- تَظْهَرُ فِيهِ رُتَبُ التَّفاوُتِ
لِيَجْعَلَ الأَثْبَتَ فَوْقَ الثّابِتِ

٣٧- فَمِنْ هُنا قُدِّمَ فِي التَّرْجِيحِ
جَمْعُ البُخارِيِّ مِنَ الصَّحِيحِ

(١) الألف للإطلاق لا التثنية.

٣٨ـ فَجَمْعُ[١] مُسْـلِمٍ فَما وافَقَ ما
قَدْ شَـرَطاهُ ثُمَّ شَـرْطٌ انتمى

٣٩ـ لِواحِدٍ أَيْ مِنْهُما[٢] كَالأَصْـلِ
وَقَدْ يُرى المَفُوقُ فَوْقَ الأَصْـلِي[٣]

٤٠ـ فَإِنْ يَخِفَّ ضَـبْطُهُ فَالْحَسَـنُ
لِـذاتِـهِ وَطُـرْقُـهُ إِذْ تُـوذِنُ

٤١ـ بِكَثْرَةٍ يَصِـحُّ[٤] فَانْسُـبْهُ[٥] لَها
فَإِنْ تَرى[٦] جَمْعَهُما فَما لَها

(١) الفاء في قوله: (فجمعُ) للتعقيب أي: فبعده جَمْعُ مسلم.
(٢) هذا يُفهَمُ منه التسوية بين ما كان على شرط البخاري أو شرط مسلم، وكان ينبغي على الناظم أن يبين تقديم ما كان على شرط البخاري على ما كان على شرط مسلم.
(٣) فائدة: إنَّ الأئمةَ من الحُفّاظ والنُّقادِ والمحدثين حين يقولون في حديث من الأحاديث: (على شرطهما أو أحدهما) إنما يقصدون أن ظاهرَ إسناده على ذلك لا أنه على شرطهما في كل شيء كخلوِّهِ من الشذوذ والعلة إذْ من أين لنا أن البخاري ومسلمًا قد حكما عليه بخلوه من ذلك فلعلهما إن اطلعا عليه وجدا فيه شذوذًا أو علةً.
(٤) وهذا هو الصحيح لغيره.
(٥) نَسَبَ يَنْسُبُ ويَنْسِبُ بضم السين وكسرها كما في الشواهد للصغاني، ص٤٢.
(٦) الأصل أن يقول: (فإن تَر) بحذف الألف المقصورة للجازم قبلها إلا أن ذلك يكسر الوزن فأثبتها على حد قول القائل: «ألم يأتيك والأنباء تنمي» فأثبت الياء، وعلى قول القائل:
«قال لها من تحتها وما استوى هزي إليك الجذع يجنيك الجنى»،
وهي لغة لبعض القبائل كبني عبس وبني حنيفة، كما في معاني القرآن للفراء (١/ ١٦١).

٤٢ـ ذو الجَمْعِ فِيما قالَهُ كَالتِّرْمِذِيْ
وَبَيَّنَ الشَّـرْحَ لَهُ فِيْ الأَحْوذِيْ[١]

٤٣ـ حَيْثُ يَقولُ حَسَـنٌ صَـحِيحُ[٢]
فَبِتَفَرُّدٍ يُرى التَّرْجِيحُ

٤٤ـ عَلى تَرَدُّدٍ وَأَوْ قَدْ حَذَفَا
وَإِنْ يَكُ[٣] الإِسْنادُ فِيما وُصِفَا

٤٥ـ لَهُ طَرِيقانِ فَبِاعْتِبارِ
هَذا يَجِيءُ الْجَمْعُ فِي الأَخبارِ

---

(١) يقصد كتاب (عارضة الأحوذي) لأبي بكر بن العربي؛ أما (تحفةُ الأحوذي) فلأبي العلا المباركفوري وهو متأخر جدًا عن الناظم.

(٢) قول الترمذي: «حسنٌ صحيح» مشكلٌ عند العلماء وكل جوابٍ أجاب به بعضهم فلا يخلو من إشكال يَرِدُ عليه، ولعلَّ أحْسَنَها أن معنى قوله: «حسن صحيح» هو مثل قوله: «صحيح» وأنه إنما هو تنويع في العبارة؛ إذ لو كان اصطلاحًا أراد به شيئًا خاصًا لبين مراده به كما بينه في تعريفه للحديث الحسن، والله أعلم.

(٣) الفعل المضارع المجزوم المتصرف من كان يجوز حذف النون فيه وليس ذلك لازمًا قال ابن مالك في الألفية (ص١٩):

ومن مضارع لكان منجزِمْ تُحذَفُ نونٌ وهو حَذْفٌ ما التُزِمْ.

لكنَّ هذا الحذف يُشترط فيه شروط منها أن لا يجيءَ بعدها (أل) التعريف، لكن يجوز ذلك في الشعر للضرورة كما فعل الناظم هنا.

٤٦ـ فَشَـرْطُ صِـحَّةٍ طَرِيقٌ جَمَعَا
وَالآخَرُ الْحُسْـنُ لَهُ قَدْ وَقَعَا

٤٧ـ فَهْوَ إِذَنْ فَوْقَ الصَّـحِيحِ الْمُفْرَدِ
وَمَنْ رَوى هَذَيْنِ[١] مَهْما يَزَدِ

٤٨ـ زِيادَةً لَمْ نَرَهَا مُنافِيَهْ
مَنْ هُوَ أَقْوى فِي الصِّفاتِ الماضِيَهْ

٤٩ـ فَقُلْ قَبولُها لَدَيْهِمْ وَضَحا
فَإِنْ يُخالَفْ بَطَرِيقٍ أَرْجَحا

٥٠ـ فَالرّاجِحُ الْمَحْفوظُ وَالْمُقابِلُ
إِلى الشُّذُوذِ قَدْ عُزِيْ[٢] وَالحاصِلُ

٥١ـ إِن كانَ مَعْ ضُعْفٍ[٣] فَراجِحٌ وُصِفْ
بِأَنَّهُ الْمَعْروفُ وَالثّانِيْ عُرِفْ

---

(١) أي: الصحيح والحسن.

(٢) بالسكون لاستقامة الوزن.

(٣) قال أبو منصور الأزهري (معاني القراءات٢/ ٢٦٧): «هما لغتان: ضُعْفٌ وضَعْفٌ، والضم أحب إلى أهل الآثار لما روي فيه عن النبي ﷺ».

٥٢- بِـمُـنـكَـرٍ وَالْـفَـرْدُ ذاكَ الـنِّـسْـبِـيْ
إِنْ عَـنَّ مـا وافَـقَـهُ فِـيْ الْـحِـزْبِ

٥٣- فَـهْـوَ مُـتـابِـعٌ وَإِنْ مَـتْـنٌ وُجِـدْ[1]
يُشْـبِهُـهُ فَـذاكَ شـاهِـدٌ شَـهِـدْ

٥٤- لَـهُ بِـقُـوَّةٍ وَالاِعْـتِـبـارُ
تَـحْـصِـيـلُـهُ بِـطُـرُقٍ تُـخـتـارُ

(١) أي: يُروى من حديث صـحابيٍّ آخر، كما قاله الحافظ ابن حجر: (نزهة النظر: ص٨٨).

بيان تقسيم المقبول إلى محكمٍ وغيره

٥٥ـ إِذا خَلا الْمَقْبولُ عَنْ مُعارِضِ[١]

فَمُحْكَمٌ كَأَمْرِهِ لِلْحايِضِ[٢]

٥٦ـ وَإِنْ يُعارَضْ بِمُماثِلٍ وَفِي

مُكْنَتِنا الْجَمْعُ بِلا تَعَسُّفِ

٥٧ـ فَإِنَّهُ مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ

كَفِرَّ[٣] أَيْ مِنْ خَشْيَةِ التَّلْوِيثِ[٤]

٥٨ـ مَعْ قَوْلِ لا عَدْوى[٥] وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ[٦]

وَكانَ كُلٌّ واحِدٍ فِي زَمَنِ[٧]

---

(١) في المخطوطة (معارضٍ) بالتنوين، والصواب ما أثبتناه؛ لأن التنوين لا يصح أن يكون رويًّا.

(٢) هكذا في المخطوط بالياء (للحايضِ) وهو لغة يصح.

(٣) في المخطوط (كَفَرِّ) وهو تشكيل مُشكِلٌ والصوابُ ما أثبتناه.

(٤) يشير إلى حديث: «فِرَّ من المجذوم فرارَك من الأسد»، الصحيحة للألباني (٧٨٣).

(٥) يشير إلى حديث: «لا عدوى ولا طيرة»، البخاري (٥٧٥٧) مسلم (٢٢٢٠).

(٦) أي: لم يُمْكِنِ الجَمْعُ.

(٧) أي: كان أحدُهما متقدِّمًا والآخَرُ متأخِّراً.

٥٩- وَآخِـراً[١] بَـيَّـنَـهُ الـتّـارِيـخُ
فَـنـاسِـخٌ وَالأَوَّلُ الْـمَـنسـوخُ

٦٠- كَـالـنَّـهْـيِ عَـنْ زِيـارَةِ الْـقُـبـورِ
وَبَـعْـدَهُ صـارَتْ مِـنَ الْـمَـأْمُـورِ

٦١- وإِنْ جَـهِـلْـنـا وَقْـتَـهُ أَوْ نُسِـيـا
صِـرْنـا إِلى تَرْجِيحِ بَعْضِ الأَقْوِيـا

٦٢- بِـمـا ذَكَـرْنـاهُ وَإِلّا وُقِـفـا
حَتّى يَبِينَ الأَمْرُ فِيمـا وُصِـفـا[٢]

(١) (وآخِراً) بالنصب خبر كان والتقدير: وكان واحدٌ منهما آخِراً.

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص٩٥): «فصـار ما ظاهره التعارض واقعًا على هذا الترتيب: ١- الجمع إنْ أمكن، ٢- فاعتبار الناسخ والمنسوخ، ٣- فالترجيح إنْ تعيَّن، ٤- ثُمَّ التوقُّف عن العمل بأحد الحديثين».

بيان أقسام المردود وما يتعلق بها

٦٣ - وَالرَّدُّ عَنْ سَقْطٍ وَعَنْ طَعْنٍ رَدِيْ

فَالسَّقْطُ إِمّا مِنْ مَبادِيْ السَّنَدِ

٦٤ - أَوْ آخِرٍ مِنْهُ وَبَعْدَ[١] التّابِعِيْ

كَقَوْلِهِ قالَ وَكان أَوْ دُعِيْ

٦٥ - أَوْ بَيْنَ هَذَيْنِ كَما نُحَقِّقُ

فَأَوَّلٌ مِنْها هُوَ الْمُعَلَّقُ

٦٦ - بِواحِدٍ قَدْ كانَ أَوْ بِأَكْثَرا[٢]

والثّانِ مُرْسَلٌ وَبَعْضُهُمْ يَرى

---

(١) الواو في كلمة (وبعد) توهِمُ أن هذا قسم ثالث من أقسام المردود، وليس كذلك فمعنى البيت: أو كان السقط من آخر الإسناد بعد التابعي، ولذا قال الحافظ ابن حجر في النخبة (ص٥٧): «أو من آخره بعد التابعي»، فلو أنَّ الناظم قال: «أو كان في الآخِرِ بعدَ التابعي» لكان أبعد عن الإيهام.

(٢) ولو إلى آخر الإسناد.

٦٧ـ تَعْمِيمَهُ فِيْ كُلِّ مَنْ يَقولُ
قال النَّبِيُّ أَوْ دَعا الرَّسولُ[١]

٦٨ـ وَثالِثٌ إِنْ كان بِاثْنَيْنِ فَما
فَوْقَهُما مَعَ التَّوالِيْ فَهْوَ ما

٦٩ـ يُدْعى[٢] بِمُعضلٍ وَسِمْ بِالْمُنقَطِعْ
فِي واحدٍ أَوْ زايدٍ[٣] لَمْ يَجْتَمِعْ[٤]

٧٠ـ وَالسَّقْطُ أَيْضًا قَدْ يَكونُ واضِحا
فَيَشْرَكُ الْمَرْجوحُ فِيهِ الرّاجِحا[٥]

---

(١) يقصد أن بعض العلماء يطلق المرسل حتى على الانقطاع دونَ التابعي كتابع التابعي فَمَنْ تحته، فيسمون المنقطعَ والمُعضَلَ مرسلًا وهو مذهب الفقهاء والأصوليين ووافقهم بعض أهل الحديث كابن أبي حاتم في كتابه (المراسيل) وأبي داود في (المراسيل) أيضًا وكالخطيب البغدادي، وانظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٧٢).

(٢) في المخطوطة (يُدعا) بألف طويلة، والصواب ما أثبتناه؛ فألفه مقصورة، ولا يُقال: إن أصلها واوٌ من الفعل (دَعا يَدْعو) لأنَّ الفعل هنا مُغَيَّرُ الصيغة من (دُعِيَ يُدْعى).

(٣) هكذا في المخطوطة (زايِدٍ) بالياء وهو جائز لغة كما سبق.

(٤) أي: المنقطع ما حصل في أثناء إسناده سقط واحد أو أكثر لكن لا على جهة التتابع وهو معنى قول الناظم: «لم يَجتمِعْ».

(٥) أي: قد يكون الانقطاع ظاهرًا فيشترك في معرفته العالم الحاذق (الراجح) مع مَنْ دونه في العلم (المرجوح).

٧١- وَقَدْ يَكونُ غامِضـًا[١] فَالأَوَّلُ

بِعَدَمِ اللِّقاءِ مِنْهُ يَحْصُلُ

٧٢- إِدْراكُهُ فَاحْتِيجَ لِلتّارِيخِ كَيْ

تُعْرَفَ أَوْقاتُ رُواةٍ كُلِّ حَيْ

٧٣- وَالثّانِ مِنْهُما هَوَ الْمُدَلَّسُ

بَفَتْحِ لامِهِ إِذا ما يُحْرَسُ

٧٤- وَصِيَغُ التَّدْلِيسِ فِيْ الأَدْاءِ ما

يَحْتَمِلُ السَّماعَ حَتّى يُعْتَما[٢]

٧٥- كَعَنْ وَقالَ وَكَذاكَ الْمُرْسَلُ

أَيِ الخَفِيُّ فَهْوَ ما لا يَحْصُلُ

---

(١) أي: فلا يدركه إلا العالم الحاذق لخفائه.

(٢) (حتى يُعْتَمَ) من العَتْم وهو مرور قطعة من الليل، والمراد: خفاء الحديث المُدَلَّس وإيهام الاتصال من الراوي، والألف في آخره للإطلاق.

٧٦- فِيهِ اللِّقاءُ مِنْ مُعاصِرٍ وَقُلْ
أَقْسامُ طَعْنٍ عَشْرَةٌ وَلا تَعُلْ[١]

٧٧- تَعَمُّدُ الرّاوِيْ لِنَفْسِ الْكَذِبِ
فِيما رَوى وَإِنْ جَرى فِيْ القُرَبِ

٧٨- أَوْ تُهْمَةٌ بِهِ أو الفُحْشُ لِما
يَغْلَطُ[٢] فِيهِ أَوْ تَغَفُّلٌ طَما[٣]

٧٩- أَوْ فِسْقُهُ أَوْ وَهْمُهُ أَوْ خالَفا
ثِقاتِنا[٤] أَوْ بِالْجَهالَةِ اخْتَفى

٨٠- أَوْ بِدْعَةٌ أَوْ سُوءُ حِفْظٍ وَهْوَ فِيْ
ذاكَ أَخَفُّها وَكُلٌّ يَقْتَفِيْ

(١) عالَ من العَول: ومن معانيه الزيادة أو النقص في الميزان، أو المَيل عن الحق، وهو هنا في البيت يحتمل المعنيين كليهما، قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٠٣): «خمسة منها تتعلّق بالعدالة، وخمسة تتعلّق بالضبط».

(٢) في المخطوطة (يغلظ) بالظاء المشالة وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه (يغلط) بالطاء من الغلط.

(٣) أي: اشْتَدَّ.

(٤) في المخطوطة (ثقاتَنا) بفتح التاء، والصواب ما أثبتناه؛ لأنه مزيد بألف وتاء، مفردُه ثقة، ويُنصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة.

٨١ـ أَشَـدَّ مِنْـهُ فِيْ اقْتِضَـاءِ الرَّدِّ
فَـالأَوَّلُ الْمَوْضُـوعُ وَهْوَ الْمُرْدِيْ

٨٢ـ كَـغَيْرِ مَـأْمونٍ حَـدِيثًـا وَلَـدَى
مَهْـدِيِّـهِ مَنْ فِي الْحَمـامِ أَسْـنَدَا(١)

٨٣ـ وَالـثّـانِ مَـتْـرُوكٌ وَثـالِـثٌ عَـلـى
رَأْيٍ هُـوَ الْـمُـنْـكَـرُ وَالَّـذِي تَـلا

٨٤ـ وَخـامِسٌ كَـذا وَمـا فِيـهِ وَهَـمْ(٢)
إنْ بِـتَـتَـبُّـعٍ وأحـوالٍ عُـلِـمْ

---

(١) يشير إلى ما وقع من غياث بن إبراهيم النخعي عندما دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام، فأسـند حديثَ: «لا سَـبَقَ إلا في نصـل أو خف أو حافر» [صـحيح الترمذي: ١٧٠٠]، فزاد: «أو جناح» كذبًا والعياذ بالله، انظر نزهة النظر لابن حجر (ص١١٠).

(٢) في المخطوطة (وُهِمَ) بالبناء لما لم يُسَـمَّ فاعلُهُ، والصـوابُ ما أثبتناه، فإنَّ الفعل (وَهِمَ) فعل لازم، والفعل اللازم لا يُبنى للمجهول إلا بثلاثة شـروط، قال الحملاوي في شـذا العَرف (ص٤٢): «ولا يبنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين، أو المجرور الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يوم الجمعة، ووُقِفَ أمام الأمير، وجُلِسَ جلوس حسن، وفُرِحَ بقدوم محمد» اهـ.
ومن حيثُ العَروضُ فلا يضرُّ في القافية المقيدة (الساكنة) كهذا البيت اختلافُ حركةِ ما قبل الرويِّ (التوجيه) من فتح وكسـر (وَهَمْ، عُلِمْ) على رأي الأخفَش حيث قال في القوافي(ص٥٤): «ومن السناد قول رؤبة في قول الخليل:

وقاتم الأعماقِ خاوي المخترَقْ ... أَلَّفَ شَتّى ليس بالراعي الحمِقْ

فجاء بالكسر مع الفتح، وهذا عندنا جائز لكثرة ما جاء منه» اهـ.

٨٥- فَـهْـوَ مُـعَـلَّـلٌ وَنَـوعُـهُ خَـفِـيْ
يَـعْسُـرُ فَـهْـمُـهُ وَفِـيْ الْـمُـخـالِـفِ

٨٦- إِنْ كـانَ تَغْيِيرَ(١) السِّـيـاقِ سَـبَـبُـهْ(٢)
فَـمُـدْرَجُ الإِسْـنـادِ أَوْ مَـنْ يَـرْكَـبُـهْ

٨٧- يُـدمِـجُ مَـوْقُـوفـًا لِـمَـرْفُـوعٍ فَـذا
مُـدرَجُ مَـتْـنٍ كُـلُّـهُ قَـدْ نُـبِـذا

٨٨- وَإِنْ تَـرى مِـنْ صُـوَرِ الـتَّـغْـيِـيـرِ
مـا كـان بِـالـتَّـقْـدِيـمِ وَالـتَّـأْخِـيـرِ

٨٩- فَـإِنَّـهُ مَـقْـلُـوبُـهُـمْ وَقَـدْ يَـقَـعْ
فِي الـمَتْنِ كَالـمُنْفِقِ يُسْراهُ تَضَعْ(٣)

٩٠- أَوْ بِـزِيـادَةٍ لِـراوٍ فِـيْ سَـنَـدْ
وَلَـمْ يَـزِدْهـا إِذْ رَواهـا الـمُعتَمَـدْ(٤)

---

(١) خبرُ كانَ مُقَدَّمٌ.
(٢) اسمُ كانَ مُؤَخَّرٌ.
(٣) يشـير إلى لفظة: «ورجل تصـدق بصـدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شـماله» فقلبها الراوي وصـوابها: «حتى لا تعلم شـماله ما تنفق يمينه» كما في صـحيح البخاري (٦٦٠)، وانظر نزهة النظر لابن حجر (ص١١٣).
(٤) أي: لم يزدها من هو أتقن.

٩١- فَهْوَ الْمَزِيدُ فِي الْمَسَانِيدِ الأُوْلى
قَدْ وُصِلَتْ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أُبْدِلا[١]

٩٢- وَلَمْ نَجِدْ مُرَجِّحًا فَالْمُضْطَرِبْ
وَقَدْ يُرى الإِبْدالُ عَمْداً لِسَبَبْ

٩٣- مَصْلَحَةٍ فِي الدِّينِ كَالْبُخارِيْ
حَيْثُ أَتاهُ كُلُّ حَبْرٍ قارِيْ

٩٤- قَصْدَ امْتِحانِ حِفْظِهِ وَفَضْلِهِ
لِما أَتاهُمْ مِنْ عَظِيمِ نَقْلِهِ

٩٥- فَبَدَّلوا مِنْ مِئَةٍ إِسْنادَها
فَرَدَّها ثُمَّ لَهُمْ أَجادَها[٢]

---

(١) أي: الراوي.

(٢) يشير إلى قصة امتحان حفظ الإمام البخاري، قال أحمد بن عدي الحافظ: «سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعد للمجلس، فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين، فلما اطمأن =

٩٦- وَإِنْ يَـكُ التَّغْيِيرُ مِنْ حَيْـثُ النُّقَطْ
وَالْحَرْفُ بـاقٍ فَمُصَـحَّفٌ فَقَطْ

٩٧- وَإِنْ يَكُنْ فِي الشَّـكْلِ فَالْمُحَرَّفُ
كَـعِـدْ وَعُـدْ وَذاكَ مِـثْـلُـهُ اعْـرِفـوا

= المجلس بأهله، انتدب رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه فما زال يُلقي عليه واحدًا بعد واحد، حتى فرغ البخاري يقول: لا أعرفه، وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فهم الرجل، ومن كان لم يدر القصة يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ، ثم انتدب رجل من العشرة أيضًا، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحدًا واحدًا حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول فقال: أما حديثك الأول فقلتَ كذا وصوابه كذا، وحديثك الثاني كذا وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل».

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٨٦) معلقًا على القصة: «قلتُ هنا يخضع للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب؛ فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة» اهـ.

قلنا: هذه القصة قد تتابع الحفاظُ والعلماء على نقلها من غير ما نكير منهم، فهي ثابتة عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٩٨- وَكَوْنُهُ فِي الْمَتْنِ نَحْوُ ذَرَّةِ

وَذُرَةٍ[١] أَعْلى من الأسما التي

٩٩- تَكُونُ مِثْلَ مَرْثَدٍ وَمَزْيَدِ

وَلا تُجِزْ هَذا عَلى التَّعَمُّدِ

١٠٠- فِي الْمَتْنِ لا بِالنَّقْصِ والإِبْدالِ

وَلَوْ بِرِدْفٍ صالِحِ الْمآلِ

١٠١- إِلّا لِعالِمٍ بِما يُحِيلُ

مَعانِيَ اللَّفْظِ فَلا يُمِيلُ

١٠٢- وَإِنْ يَكُ الْمَعْنى خَفِيًّا فَهْمُهُ

فَافْزَعْ إِلى ما فاقَ فِي هَذا اسْمُهُ[٢]

---

(١) قال العراقي في التقييد والإيضاح في أمثلة المصحف من أسانيد الحديث ومتونها (ص٢٨٣): «وفي حديث أنس: «ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة»، قال فيه شعبة: ذرة بالضم والتخفيف، ونسب فيه إلى التصحيف» اهـ.

(٢) يشير إلى كتاب (الفائق) في غريب الحديث للزمخشري.

١٠٣ـ وَغَـيْـرُهُ أَجْـمَـعُ كِـالـنِّـهـايَـهْ

لِابْنِ الأَثِيرِ صـاحِبِ الـدِّرايَـهْ

١٠٤ـ وَإِنْ يَـكُ الْمَعْنى دَقِيقًـا وَهْوَ فِيْ

فَـهْـمِ الْـمُـرادِ فَـوْقَ ذاكَ فَـاعْـرِفِ

١٠٥ـ بَـيـانَ مـا أَشْـكَـلَ لِـلـطَّـحـاوِيْ

وَغَـيْـرِهِ كَـالْـقُـدْوَةِ الـنَّـواوِيْ

١٠٦ـ ثُـمَّ الْـجَـهـالَـةُ الَّـتِـيْ ذَكَـرْنـا

سَـبَـبُـهـا كَـثْـرَةُ مـا يُسْـتَـغْـنى

١٠٧ـ عَـنْ بَـعْـضِـهِ مِـنْ كُـنْـيَـةٍ وَلَـقَـبِ

فَـيُـذْكَـرُ الـرّاوِيْ لِـبَـعْـضِ سَـبَـبِ

١٠٨ـ بِـغَـيْـرِ مـا يُشْـهِـرُهُ وَيُـوضِـحُ

وَلِلْخَطِيبِ الْبَحْرِ فِيهِ الموضِحُ

١٠٩ ـ وَقَـدْ يَـكُـونُ مَـنْ رَوى مُـقِـلَّا
فَلا يَكُونُ الأَخْـذُ عَنْـه سَـجْلا[١]

١١٠ ـ فَيَحْصُـلُ الْجَهْـلُ بِـهِ وَصَـنَّفُوا
فِيْ نَوْعِـهِ الوُحْـدانَ[٢] رِفْقـًا فَوَفَوْا

١١١ ـ أَوْ لا يُسَـمّى لِاخْتِصـارٍ كَرَجُـلْ
وَفِـيـهِ كُـتْـبُ الْـمُـبْـهَـمـاتِ ويَـدُلْ

١١٢ ـ عَـلـى اسْـمِـهِ وُرُودُهُ مِـنْ أُخْـرى
مُـبَـيَّـنـًا وَالْـقَـوْلُ فِـيـهِ الأَحْـرى

١١٣ ـ أَنَّ الَّـذِيْ يَـرْوِيـهِ لا نَـقْـبَـلُـهُ[٣]
حـالَـةَ إِبْـهـامٍ وَإِنْ عَـدَّلَـهُ[٤]

---

(١) السَجْلُ: الدَّلْوُ المَلْأَى، انظر: مختار الصحاح (ص: ١٤٢).
(٢) في المخطوط: «الوجدان»، والصواب ما أثبتناه، قال القاري في شرح شرح النخبة (ص٥٠٩): «بِضَم الْوَاو، وَسُكُون الْمُهْملَة، جمع الْوَاحِد وَالْمرَاد من الوُحْدَانِ، المؤلفات الَّتِي فِي شَأْن المقِلِّ من الحَدِيث».
(٣) هذا مما يؤخذ على الناظم إن لم يكن الخطأ من ابنه في النَّسْخ؛ فإن حركة حرف الروي (اللام) اختلفت من ضم إلى فتح، وهذا عيب من عيوب القافية يسمى (الإصراف) ولو قال: (لَنْ نقبلَهُ) لسلم من ذلك.
(٤) كأنْ يقول الراوي عنه: «أخبرني الثقة»؛ لأنَّه قد يكون ثقة عنده، مجروحًا عند غيره، وهذا على الأصحِّ، قاله ابن حجر: (نزهة النظر: ص١٢١).

١١٤ - وَإِنْ يُسَـمَّى مَنْ رَوى وَانْفَرَدَا

فِيما رَواه عَنْه شَـخْصٌ وَحُدَا[١]

١١٥ - فَإِنَّهُ مَجْهُولُ عَيْنٍ إِنْ نَجِدْ

تَوْثِيقَهُ مِنْ عارِفٍ بِهِ اعْتُمِدْ

١١٦ - وَإِنْ رَوى عَنْ ذاكَ شَخْصانِ فَما

فَوْقَهُما وَلَمْ يُوَثَّقْ مِنْهُما

١١٧ - أَوْ مِنْ سِواهُما فَمَجْهُولٌ عُرِفْ

أَيْ جَهْلُ حالٍ وَبِمَسْتُورٍ وُصِفْ

١١٨ - فَرَدَّهُ الْجُمْهُورُ وَهْوَ الأَرَجَحُ

والنَّزْرُ مِنْهُمْ قَبِلُوا وَفَسَّحُوا[٢]

---

(١) وَحُدَ الشخص: بقي منفرداً بنفسه.

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٢١): «والتحقيق: أنَّ رواية المستور ونحوه -مما فيه الاحتمال- لا يُطلق القول بردِّها ولا بقبولها؛ بل يُقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله».

١١٩ - وَبِدْعَةُ الرَّاوِيْ بِشُبْهَةٍ يَرى
فَلَيْسَ يَخْلُو الْحَالُ أَنْ تُكَفِّرَا(١)

١٢٠ - كَمُدَّعِيْ التَّجْسِيْمِ(٢) أَوْ تُفَسِّقا(٣)
كَقَوْلِهِمْ كَلامُهُ قَدْ خُلِقَا(٤)

---

(١) أي: لا يخلو أن تكون هذه البدعة مكفرة.

(٢) التمثيل بهذا المثل من الناظم على البدعة المكفرة فيه نظر؛ لأن لفظة (الجسم) في حق الله تعالى من الألفاظ المجملة التي يُستفصَلُ فيها عن مراد قائلها فقد يكون مراده فاسدًا وقد يكون مرادُه صحيحًا، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٢/ ١٣٤): «لفظ الجسم فيه إجمال، قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر الفردة، والله تعالى منزه عن ذلك كله ، أو كان متفرقًا فاجتمع، أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضًا وانفصاله عنه أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه ، وقد يراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يُرى، أو ما تقوم به الصفات، والله تعالى يُرى في الآخرة، وتقوم به الصفات، ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله: ليس بجسم هذا المعنى، قيل له: هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأنت لم تُقم دليلًا على نفيه، وأما اللفظ فبدعة نفيًا وإثباتًا، فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى لا نفيًا ولا إثباتًا، وكذلك لفظ الجوهر والمتحيز ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع أهل الكلام المحدَث فيها نفيًا وإثباتًا» اهـ.

(٣) أي: أن تكون مفسقة.

(٤) في المخطوط بفتح اللام وكسرها وَكُتِبَ فوق الكلمة (معًا)، وهذا المثال أيضًا فيه نظر فالقول بأن القرآن مخلوق: بدعة مكفرة.

١٢١ ـ فَـالأَوَّلُ الْـجُـمْـهُـورُ لا يَـقْـبَـلُـهُ
وَالـثّـانِ فِـي قَـبُـولِ مـا يَـحْـمِـلُـهُ

١٢٢ ـ تَـفْـصِـيـلٌ ارْتَـضـاهُ وَهْـوَ واعِـيَـهْ
فَـقـالَ نَـرْضـى نَـقْـلَ غَـيْـرِ الـدَّاعِـيَـهْ

١٢٣ ـ عَـلـى الأَصَـحِّ فِـيـهِ إِلّا إِنْ رَوى
مـا يَـقْـتَـضِـي تَـرْوِيـجَ ذَلِـكَ الْـهَـوى

١٢٤ ـ فَـإِنَّـهُ يُـرَدُّ فِـي الْـمُـخْـتـارِ
وَالـجُـوْزَجـانِـي حَـافِـظُ الأَخْـبـارِ

١٢٥ ـ شَـيْـخُ أَبِي داودَ بَـلْ وَالنَّسَـئِيْ[١]
قَـدْ قـالَ مـا قَـرَّرْتُـهُ فِـي نَـبَـئِـيْ

١٢٦ ـ وَالسُّـوءُ لِلْحِفْظِ[٢] فَضَـرْبانِ فَما
كـانَ مُلازِمـًا فَشـاذٌّ[٣] وُسِـمـا[٤]

---

(١) في المخطوطة (والنسائي) وبه لا يستقيم الوزن، وما أثبتناه بحذف الألف تخفيفًا لضبط الوزن.

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٢٤): «والمرادُ به: من لم يَرْجَحْ جانبُ إصـابته على جانب خطئه».

(٣) بالتخفيف لاستقامة الوزن.

(٤) في المخطوطة ما يتبادر إلى الذهن أنها كلمة (كَما)، لكن الوزن لا يستقيم بهذه الكلمة، والأقربُ ما أثبتناهُ، خاصة أن كتابةَ الكلمة في المخطوط تحتمل ذلك، والمعنى بها مستقيم.

١٢٧ ـ ذاكَ عَـلـى رَأْيِ لَـهُـمْ وَمـا طَـرا
مُخْتلِطٌ يَحْتاجُ بَحْـثَ مَنْ دَرى

١٢٨ ـ وَالسَّـيِّءُ الْحِفْظِ مَتى تُوْبِعَ فِيْ
فَرْدٍ مِنَ الضَّـرْبَيْنِ أَيْ وَالْمُقْتَفِيْ

١٢٩ ـ مُـعْـتَـبَـرٌ كَـذلِـكَ الْـمَسْـتـورُ
مُـدلَّسٌ وَالْـمُرْسَـلُ الْمَشْـهُورُ

١٣٠ ـ صـارَ حَـدِيثُهُمْ بِمَجْمُوعِهِما
مُكْتَسِبًا حُسْـنًا وَمَعْ هَـذا فَما

١٣١ ـ نَـراهُ فِـي رُتْـبَـةِ ذاكَ الْـحَسَـنِ
لِـذاتِـهِ لِـرِفْـعَـةِ الْـمُـحَسِّـنِ[1]

(١) أي يصـير حسـنًا لغيره، قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٢٥): «صـار حديثهم حسنًا لا لذاته؛ بل وصفه بذلك بـاعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم احتمال كون روايته صوابًا أو غير صواب على حدٍّ سواءٍ».

بيان أقسام الإسناد وهو الطريق الموصل إلى المتن

١٣٢ ـ فَـمـا انْـتَـهـى مِـنْـهُ إِلـى الـنَّـبِـيِّ
تَصْرِيحًا او حُكْمًا كَفِيْ[١] الْمَرْوِيِّ

١٣٣ ـ عَـنِ الصَّـحـابِـيِّ بِـلا رَفْـعٍ وَلا
يَـكُـونُ إِلّا لِـلـنَّـبِـيِّ مُـوصَـلا

١٣٤ ـ مِـنْ قَـوْلِـهِ أَوْ فِـعْـلِـهِ تَـقْـرِيـرِهِ
كَـحَضْـرَةِ الشَّـيءِ بِـلا نَـكِـيـرِهِ

١٣٥ ـ وَمـا انْتَهى مِنْ ذاكَ لِلصَّـحـابِيْ
كـذاكَ لا فِيْ كُـلِّ ذا الْحِسـابِ[٢]

١٣٦ ـ وَهْوَ الَّـذِيْ لِلْمُصْـطَفى قَـدْ لَقِيَـا
أَيْ مُـؤْمِـنـًا بِـهِ إِذا[٣] تُـوُفِّـيَـا

---

(١) أي: كما في المروي.
(٢) تُنظر القيود التي حكم بها المحدِّثون على قَبولِ المرفوع حكمًا لا تصريحًا: نزهة النظر لابن حجر: (ص١٢٧).
(٣) في المخطوطة: (إِذْ)، والصوابُ ما أثبتناه إِذْ لا يستقيم الوزن إلا بذلك.

١٣٧ ـ ذاكَ عَـلـى إِيـمـانِـهِ وَإِنْ حَصَـلْ
مِنْـهُ ارْتِـدادٌ فِي خِلالِ مـا امْتَثَـلْ

١٣٨ ـ وَمـا انْتَـهـى مِـنْـهُ إِلـى مَـنْ تَـبِـعـا
وَهْوَ الَّـذِيْ بِصـاحِـبٍ قَـدْ جُمِعـا

١٣٩ ـ كَـذلِـكُـمْ فَـالأَوَّلُ الْـمَـرْفُـوعُ
وَالـثَّـانِ مَـوْقُـوفٌ وَذا[١] مَـقْـطُـوعُ

١٤٠ ـ وَمَـنْ أَتـى مِـنْ بَـعْـدِهِ فَـمِـثْـلُـهُ[٢]
فِيْ قَـطْـعِـهِ وَإِنْ تَـراخى فَضْـلُـهُ

١٤١ ـ ثُـمَّ الأَخِـيـرانِ[٣] يُسَـمَّـيَـانِ
أَيْ كُـلُّ فَـرْدٍ أَثَـراً ذا[٤] شـانِ

---

(١) أي: ما جاء عن التابعي فَمَنْ بعده فهو المقطوع.
(٢) أي: ما جاء عن أتباع التابعين فمن بعدهم فهو مقطوع أيضًا.
(٣) أي: الموقوف والمقطوع.
(٤) في المخطوطة (أثرٌ ذو شان) ولم يظهر لنا وجه ذلك، وكونه على الحكاية فيه بعد؛ فالأقرب ما أثبتناه.

١٤٢ ـ وَالْمُسْـنَدُ الْمَرْفُوعُ مِنْ صَـحابِيْ

بِسَـنَدٍ ظـاهِـرِ الانـتِسـابِ

١٤٣ ـ إِلـى اتِّصـالٍ ثُـمَّ إِنْ قَـلَّ الْـعَـدَدْ

أَيْ مِنْ رِجالٍ نَصَـبوا ذاكَ السَّـنَدْ

١٤٤ ـ وَيَنتَهِيْ إِلى النَّبِيِّ الْمُصْـطَفى

فَـهْـوَ عُـلُـوٌّ مُـطْـلَـقٌ مـا أَشْـرَفَـا

١٤٥ ـ وَحَـيْـثُ يَـنْـتَـهِـي إِلـى إِمـامِ

ذِيْ صِـفَـةٍ عـالِـيَـةِ الْـمَـقـامِ

١٤٦ ـ كَشُـعْـبَـةٍ فَـهْـوَ الْـعُـلُـوُّ النِّسْـبِيْ

شـارَكَ ما مَضـى لِفَضْـلِ القُربِ[1]

---

(١) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٤٣): «فإنْ كان في النزول مَزِيَّةٌ ليست في العلو -كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر- فلا تردَّد في أنَّ النزولَ حينئذٍ أولى».

١٤٧ ـ وَفِيهِ[١] ما يَدْعُونَهُ الْمُوافَقَهْ
وَهْيَ الْوُصُولُ مِنْ طَرِيقٍ سابِقَهْ

١٤٨ ـ عَلى طَرِيقِ أَحَدِ الأَشْياخِ
لِشَيْخِ هَذا صاحِبِ التَّراخِيْ

١٤٩ ـ وَفِيهِ[٢] أَيْضًا ما يُسَمّى بَدَلا
وَهْوَ عَلى ما اصْطَلَحوا أَنْ يُوصَلا

١٥٠ ـ لِشَيْخِ شَيْخِهِ كَما ذَكَرْنا
أَيْ مِنْ طَرِيقٍ لِلْوُصُولِ أَدْنى[٣]

١٥١ ـ ثُمَّ الْمُساواةُ بِهِ وَهْيَ اسْتِوا[٤]
عَدَدِ إِسْنادٍ لِبَعْضِ مَنْ رَوى

---

(١) أي العلو النسبي.

(٢) أي العلو النسبي.

(٣) في المخطوطة (أدنا)، والصواب ما أثبتناه، فالألف رابعة ولم تُسْبَقْ بياء.

(٤) في المخطوطة (استِوى)، والصواب ما أثبتناه، فأصل الكلمة (استِواء) بألف ممدودة، فقُصِرَت ضرورةً، فتُكتَبُ (استِوا).

١٥٢ - إِلـى انـتِـهـاءِ ذَلِـكَ الإِسْـنـادِ
مُصـاحِبـًا إِسْـنـادَ حَبْرٍ هـادِيْ

١٥٣ - وَفِيـهِ[١] نَوْعٌ سُـمِّيَ الْمُصـافَحَـهْ
لِأَنَّ مَنْ لاقَى أَنِيسـًا صـافَحَـهْ[٢]

١٥٤ - وَهْـيَ اسْـتِـواءُ ذَلِـكَ الـتَّـعْـدادِ
مُصـاحِبـًا تِلْمِيـذَ ذاكَ الْهـادِيْ[٣]

١٥٥ - ثُـمَّ الْـعُـلُـوُّ صـاحِـبُ الأَقْسـامِ
يُـقـابِـلُ الـنُّـزُولَ بِـالـتَّـمـامِ

١٥٦ - فَـإِنْ تَـرَ[٤] الـرَّاوِيْ وَمَـنْ عَـنْـهُ رَوى
فِي السِّـنِّ وَاللِّقاءِ لِلْأَعْلى سَـوا[٥]

---

(١) أي العلو النسبي.

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٤٤): «وَسُـمِّيَتْ مصافحةً لأنَّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا».

(٣) وانظر في أمثلة أقسام العلو النسبي: (نزهة النظر لابن حجر: ص١٤٢).

(٤) في المخطوطة (ترى)، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في المخطوطة (للأعلا سَوى)، والصوابُ ما أثبتناه.

١٥٧ ـ فَـنَـوْعُـهُ الأَقْـرانُ أَوْ كُـلٌّ رَوى
مِنْ ذَيْنِ عَنْ قَرِينِهِ فَهْوَ احْتَوى

١٥٨ ـ عَلى الَّذِيْ قَدْ سُـمِّيَ الْمُدَبَّجا[١]
وَإِنْ رَوى شَـيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ لَجا

١٥٩ ـ إِلـى عُـلُـوِّ السِّـنِّ أَوْ مِـقْـدارِ
أَوِ الـلِّـقـاءِ لِـذَوِيْ الأَخْـبـارِ

١٦٠ ـ عَمَّنْ دَنا عَنْ بَعْضِ ذِيْ الْمَقادِرِ[٢]
فَـهْـوَ الأَكـابِـرُ عَـنِ الأَصـاغِـرِ

١٦١ ـ وَالْـعَـكْـسُ مِـنْـهُ كَـثْـرَةٌ وَفِـيـهِ
مَنْ كـانَ يَرْوِيْ عَنْ أَبٍ وَجِيـهِ[٣]

---

(١) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٤٥): «وهو أخصُّ من الأول؛ فكلُّ مدبَّجٍ أقرانٌ، وليس كلُّ أقرانٍ مدبجًا».

(٢) أي: عن بعض هذا القَدْرِ أو المِقْدارِ، لكن لا نعلم أن كلمة (مقادر) تصح جمعًا لذلك، ولو قال:

«عمَّن دنا عن ذلك المقدارِ فَهْوَ الأكابرُ عن الأصاغرِ»

لكان أولى.

(٣) كلمة (وجيه) حشو هنا، ولو قال: «من كان يروي ذاك عن أبيه» لكان أولى.

١٦٢ ـ عَنْ جَـدِّهِ قـالَ وَأَعْلى[١] مـا وُجِـدْ

عَـدُّ يـدٍ فِي سـنـدٍ أَيْ مُـتَّـحِـدْ[٢]

١٦٣ ـ وَقَـدْ رَوَيْـنـاهُ بِـجُـزْءِ السِّـلْـسِـلَـهْ

أَعْظِمْ بِهـا سِـلْـسِـلَـةً مُـبَـجَّـلَـهْ[٣]

١٦٤ ـ وَاثْـنـانِ إِنْ يَشْـتَـرِكـا[٤] عَنْ مُسْـنِـدِ

وَقَـدَّمَ الْـمَـوْتُ اصْـطِـيـادَ أَحَـدِ

١٦٥ ـ مِنْ ذَيْنِ فَـالأَوَّلُ يُـدعى سـابِقَـا

والثّـانِ مِنْهُـمـا يُسَـمّى اللَّاحِقَـا

---

(١) في المخطوط (أعلا)، والصواب ما أثبتناه.

(٢) يُشير بذلك إلى مسلسل آباء أبي الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث التميمي حيث عَدَّ تسعة رواة، كل واحد منهم روى عن أبيه إلى سيِّدنا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انظر: فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٩٠).

(٣) يعني بذلك رسالتَه: «سلسلة الإبريز بالسند العزيز»، وهي أربعون حديثًا من رواية الأبناء عن الآباء إلى سيِّدنا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواها بسنده، وله شرحٌ عليها، انظر ما ذكرناه في المقدمة عن مؤلَّفاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) في المخطوطة (تشتركا) بتاء الخطاب، وذلك لا يصح لغة، والصواب ما أثبتناه.

١٦٦ ـ قـالَ وَأَعْـلـى مـا رَأَيْـنـا مِـنْـهُـمـا
ذا مِـائـةٍ وَنِصْـفِـهـا مُـتَـمِّـمـا

١٦٧ ـ فِي الـبَـرَدَانِيِّ[١] وَفِـيْ ابْـنِ مَـكِّـيْ
هَـذا الَّـذِيْ عُـدَّ قَـرِيبـًا مَحْكِيْ[٢]

١٦٨ ـ وَنَـحْـوُهُ مـا جـا عَـنْ الْـخَـفَّـافِ
وَشَـيْـخِ شَـيْـخِهِ الْبُخارِيْ الْوافِيْ[٣]

١٦٩ ـ وَإِنْ رَوى عَـنْ مُسْـنِـدَيْـنِ اتَّـفَـقـا
فِيْ الاسـمِ أَوْ زِيـدا وَلَـمْ يُحَقَّقَـا

---

(١) في المخطوطة (البَرْداني) بسكون الراء، والصوابُ ما أثبتناه، وانظر في ضبطه كتاب توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (١/ ٤٢٧)، وكذلك هناك خلل عروضي إذا سُكِّنَتِ الراء فوزن التفعيلة سيكون (مفعولن)، ولا يأتي حشو الرجزِ على (مفعولن)، وإنما يصح أن يأتي في (العَروضِ أو الضرب).

(٢) الأصل (محكيًا) لكن وُقِفَ عليه بالسكون على لغة ربيعة، لاستقامة الوزن، وقد تَقَدَّم بيان ذلك.

(٣) وذكرَ هذين المثالين: ابن حجر (نزهة النظر: ص١٤٧).

١٧٠ - بِـمـا يَـخُـصُّ واحِـداً عَـنْ تِـرْبِـهِ
فَـواحِـدٌ إِنِ اخْـتِـصـاصُـهُ بـهِ

١٧١ - صَـحَّ فَقَـدْ بـانَ بِـذاكَ الْمُهْمَـلُ
وَإِنْ يُـوَثَّـقـا فَـكُـلٌّ يُـقْـبَـلُ

١٧٢ - وَالشَّـيْـخُ إِنْ مَرْوِيَّـهُ[١] قَـدْ جَحَـدَا
جَـزْمـًا يُـرَدُّ لا احْـتِـمـالاً أَبَـدا

١٧٣ - عَـلـى الَّـذِيْ رَجَّـحَـهُ وَفِـيـهِ مَـنْ
رَوى وَلَـمْ يَـذْكُـرْهُ بَـعْـدَ إِذْ وَهَـنْ[٢]

١٧٤ - فَـكـانَ يَـرْوِيـهِ عَـنِ الْـمُـخْـبِـرِ لَـهْ
عَـنْـهُ وَمِـنْ هَـذا سُـهَـيْـلٌ سَـهَّـلَـهْ[٣]

(١) مفعول به مقدم للفعل (جحد).
(٢) ليس شـرطًا أن يكون جحدُه لمرويه أن يكون أصـابه الوهن من كبر سـن أو نحوه، فقد يحصل منه ذلك بمحض النسيان.
(٣) انظر مثال حديث سهيل بن أبي صالح: (نزهة النظر لابن حجر: ص١٥١).

بيان صيغ الأداء وأنواع الإجازة

١٧٥ ـ وَسَـلْسَـلُوا فِيْ صِـيَغِ الأَداءِ
كَـالسَّـمْعِ فِيْ الْجَمِيعِ وَالإِنْبـاءِ

١٧٦ ـ والـقَـوْلُ قَـدْ يـقْـرُنُـهُ بِـالـفِـعْـلِ
كَـقَـوْلِـهِ حَـدَّثَ وَهْـوَ يُـدْلِـيْ

١٧٧ ـ وَصِـيَـغُ الأَداءِ فِـيْ سَـمِـعْـتُ
حَـدَّثَ ثُـمَّ اخْـبَـرَنِـيْ[١] قَـرَأْتُ

١٧٨ ـ ثُـمَّ قُـرِيْ عَـلَـيْـهِ فِـيْ حُضُـورِيْ
مُسْـتَمِعًـا مـا جـا مِنَ الْمَـذْكورِ

١٧٩ ـ وَبَـعْـدَ ذِيْ أَنـبَـأَنِـيْ وَبَـعْـدَهـا
نـاوَلَنِيْ الأُسْـتـاذُ كُتْبـًا عَـدَّهـا

١٨٠ ـ وَبَـعْـدَهـا شـافَـهَـنِـيْ ثُـمَّ كَـتَـبْ
إِلَـيَّ وَالْـمُـجـازُ فِـيـهِـمـا الأَرَبْ[٢]

---

(١) بهمزة الوصل ضرورةً.
(٢) أي: شافهني بالإجازة، ثم يليها مرتبة: كتب إليَّ بالإجازة.

١٨١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ نَحْوُ عَنْ مِمّا اشْتَهَرْ
بِالاحْتِمالِ كَرَوَى قالَ ذَكَرْ

١٨٢ ـ فَالأَوَّلانِ[١] صَلَحا فِيمَنْ سَمِعْ
مُنْفَرِدًا مِنْ لَفْظِ شيخٍ أَوْ جُمِعْ

١٨٣ ـ فَمَعَ غَيْرٍ أَوْ لِأَجْلِ الْعَظَمَهْ
وَهْوَ قَلِيلٌ وَالتَّدانِيْ مَكرُمَهْ

١٨٤ ـ وَأَوَّلٌ مِنْ صِيَغِ الأَداءِ
أَصْرَحُها وَحالَةُ الإِملاءِ

١٨٥ ـ أَرْفَعُها لِكَثْرَةِ التَّثَبُّتِ
وَثالِثٌ وَرابِعٌ إِذا أُتِيْ

١٨٦ ـ لِمَنْ قَرا[٢] بِنَفْسِهِ فَإِنْ جَمَعْ
فَهْوَ كَخامِسٍ وَكُلٌّ يُتَّبَعْ

---

(١) أي: فاللفظان الأولان من صيغ الأداء -وهما: سمعتُ، وحدَّثني-، قاله ابن حجر (نزهة النظر: ص١٥١).

(٢) في المخطوطة: «قراء»، والصَّوابُ ما أثبتناه، إذ به يستقيم الوزن.

١٨٧ ـ وَلَفْظَةُ الإِنْبَاءِ وَالإِخْبَارِ
تَسَاوَيَا[١] عِنْدَ ذَوِيْ الأَخْبَارِ

١٨٨ ـ فِي لُغَةٍ وَفِي اصْطِلاحٍ قَدُمَا
وَفِي اصْطِلاحِ الآخِرِينِ[٢] رُسِما

١٨٩ ـ بِأَنَّهُ كَعَنْ ذَوِيْ[٣] إِجَازَهْ
وَالأَمرُ سَهلٌ مَن دَرى أَجَازَهْ

١٩٠ ـ وَحَمَلُوا عَنْعَنَةَ الْمُعَاصِرِ
عَلى سَمَاعِ الشَّيْخِ لا إِذا دُرِيْ[٤]

١٩١ ـ تَدْلِيسُهُ وَقِيلَ فِيهَا يُشْتَرَطْ
ثُبُوتُ لُقْيَاهُ وَلَوْ وَقْتًا[٥] فَقَطْ

---

(١) في المخطوطة (تساويًا) بالمصدر ولا يستقيم الكلام بذلك، والصواب ما أثبتناه بالفعل الماضي.
(٢) أي: المتأخرين.
(٣) في المخطوطة (ذَوَيْ) بفتح الواو تثنية ذو، والصوابُ ما أثبتناه بالجمع، فبه يستقيم المعنى.
(٤) في الهامش كتب الناسخ فوق هذه الكلمة: أي عُلم.
(٥) يقصد بالوقت هنا (المرة الواحدة)، ولو قال في العَجُز: «لقاؤه ولو لمرَّةٍ فَقَطْ» لكان أولى وأوضح.

١٩٢ ـ وَاخْتارَهُ فِي الأَصْـلِ كَالْبُخارِيْ
وَابْنِ الْمَدِينِيْ مِنْ أُولِي الأَخْبارِ

١٩٣ ـ وَأَطْلَقُوا فِيْ قَوْلِهِمْ قَدْ شافَها
عَلى مُجِيزٍ مُتَلَفِّظٍ بِها[1]

١٩٤ ـ وَقَصَدُوا بِلَفْظَةِ الْمُكاتَبَهْ
إِجازَةَ الشَّيْخِ لِمَنْ قَدْ كاتَبَهْ

١٩٥ ـ وَالأَقْدَمُونَ قَصَدُوا بِما كَتَبْ
بِأَنَّهُ الْمَتْنُ الَّذِيْ لَهُ انْتَدَبْ

١٩٦ ـ سَواءٌ الآذِنُ فِي الرِّوايَهْ
وَغَيْرُهُ عِنْدَ ذَوِيْ الدِّرايَهْ

١٩٧ ـ وَاشْتَرَطُوا فِيْ صِحَّةِ الْمُناوَلَهْ
قَرْنًا لَها بِالإِذْنِ فِيما ناوَلَهْ

(١) هذا مما يؤخذ على الناظم عَروضيًا، حيث جعل الهاء رَوِيّاً، وهي ليست حرفَ رَوِيّ.

١٩٨ - بِـأَنَّـهُ يَـرْوِيـهِ وَهْـيَ إِنْ حَصَـلْ[١]

أَرْفَـعُ أَنْـواعِ إِجـازَةٍ حَـمَـلْ[٢]

١٩٩ - بِشَـرْطِ تَـمْكِـينٍ لِـما يُـناوِلُـهْ

تَـمْلِيكًـا او[٣] عـارِيَـةً فَيَحْمِلُـهْ

٢٠٠ - لِـنَـقْـلِـهِ وَضَـبْـطِهِ وَيُشْـتَـرَطْ

الإِذْنُ فِـيـهـا بِـوِجـادَةٍ تُـخَـطْ[٤]

٢٠١ - كَـذا وَصِـيَّـةٌ بِـما قَـدْ حَصَّـلَـهْ

أَوَ أَعْـلَـمَ الطّـالِـبَ بِـالْـمَـرْوِيِّ لَـهْ

٢٠٢ - فَـإِنْ خَـلا عَـمّـا ذَكَـرْنـاهُ[٥] فَـلا

كَـذا إِجـازَةٌ تَـعُـمُّ فِـي الْـمَـلا[٦]

---

(١) في الهامش كتب الناسخ تحت هذه الكلمة: «هذا الشرط».

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٥٤): «لما فيها من التعيين والتشخيص».

(٣) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليستقيم الوزن.

(٤) قال ابن حجر موضِّحًا (نزهة النظر: ص١٥٥): «وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة؛ وهي: أن يجد بخطٍّ يعرفُ كاتبَه، فيقول: وجدتُ بخطِّ فلان، ولا يسوغ فيه إطلاق: أخبرني بمجرد ذلك، إلَّا إنْ كان له منه إذنٌ بالرواية عنه، وأطلق قوم ذلك؛ فغلطوا».

(٥) أي: عن شرط الإذن المتقدِّم.

(٦) كأن يقول: أجزتُ لجميع المسلمين.

٢٠٣ـ دُونَ إِذا ما عَمَّتِ الْمُجازَ بِهْ

وَالْفَرْقُ ما بَيْنَهُما لا يَشْتَبِهْ

٢٠٤ـ عَلى الأَصَحِّ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ

كَذَلِكَ الْمَجْهُولُ عِنْدَ الأَكْثَرِ

٢٠٥ـ وَمِثْلُهُ الْمَعْدُومُ أَيْ مَنْ يُولَدُ[١]

مِنْ نَسْلِ ذا أَوْ مُسْلِمٌ سَيُوجَدُ[٢]

---

(١) في المخطوطة (من يولدْ) بسكون الدال، فتكون العَروض مقطوعة (مفعولن)، والضرب صحيح (مُتَفعلنْ)، ولا يصح ذلك، والصواب ما أثبتناه، لتكون العَروضُ والضربُ صحيحين.

(٢) إلى غير ذلك من الصور، انظر: نزهة النظر لابن حجر: (ص١٥٦)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢١٨).

بيان اصطلاحهم في المتّفِقِ والمُفْتَرِقِ والمُؤتَلِفِ والمُخْتَلِفِ والمتشابِهِ

٢٠٦ـ وَمَنْ رَوَوْا أَسْـمـاؤُهُمْ إِنْ تَتَّفِقْ

مَعَ الأُصُـولِ والشُّـخُوصُ تَفْتَرِقْ

٢٠٧ـ فَـنَـوْعُـهُ مُـتَّـفِـقٌ وَمُـفْـتَـرِقْ

وَالْخَطُّ فِي أَسْـمـائِهِمْ إِنْ يَتَّفِقْ

٢٠٨ـ لَكِنَّهُ بِالنُّطْقِ عَنْها يَخْتَلِفْ

فَنَوْعُهُ مُؤْتَلِفٌ وَمُخْتَلِفْ

٢٠٩ـ نَحْوُ بُرَيْدٍ وَيَزِيدَ وَعَلِيْ

أَيْ نَجْلِ عِيسى وَابْنِ عَمّارٍ عَلِيْ

٢١٠ـ وَإِنْ تَكُنْ أَسْمَاؤُهُمْ مِتَّفِقَهْ

خَطًّا وَنُطْقًا أَوْ كُنىً مُحَقَّقَهْ

٢١١ـ وَاخْتَلَفَ الآبَاءُ فِي النُّطْقِ بِهَا

وَائْتَلَفَتْ[1] خَطًّا وهَا مُشَبِّهَا

٢١٢ـ كَابْنَيْ عَقِيلٍ وعُقَيلٍ وهُمَا

مُحَمَّدانِ وَكَذَا عَكْسُهُمَا

٢١٣ـ نَحْوُ شُرَيْحٍ وَسُرَيْجٍ وَالأَبُ

فِيْ تَيْنِ نُعْمَانٌ وَذاكَ أَقْرَبُ[2]

٢١٤ـ فَهْوَ الَّذِيْ بِمُتَشَابِهٍ عُرِفْ

وَرَكَّبُوا مِنْ ذا وَذاكَ الْمُتَّصِفْ

---

(١) في المخطوطة (وَأْتَلَفَتْ)، والصواب ما أثبتناه، فالهمزة على نبرة، لأنه من قبيل مد البدل.

(٢) أي: شُريح فهو تابعي يروي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما سُريج فمتأخر، فهو من شيوخ البخاري، وانظر: نزهة النظر لابن حجر: (ص١٦١).

٢١٥ـ جُمْلَةَ أَنْواعٍ كَأَنْ يَحْصُلَ[١] ما

بِهِ اتِّفاقٌ وَاشْتِباهٌ فِي سُما[٢]

٢١٦ـ وَاسْمِ أَبٍ لا اثْنَيْنِ أَوْ حَرْفٍ يَحُلْ

كَابْنِ سِنانٍ وَابْنِ سَيّارٍ وَكُلْ

٢١٧ـ فَرْدٍ مُحَمَّدٌ كَذاكَ أَحْمَدُ

ابْنُ[٣] الْحُسَيْنِ وَالشَّبِيهُ أَحْيَدُ

٢١٨ـ كَذاكَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

مَعَ اتِّفاقِ النُّطْقِ وَالتَّصْوِيرِ

---

(١) في المخطوطة (يحصلُ) بالرفع، والصواب ما أثبتناه، فقد سبقه (أن) وهي حرف نصب.

(٢) أي: في الاسم، قال أبو حيان الأندلسي (التذييل والتكميل ١/ ٤٣): في الاسم لغات: اسم بكسرة همزة الوصل وضمها، وسم بكسر السين وضمها، وسُما كهذه.

(٣) في المخطوطة (بن)، والصواب ما أثبتناه، للتوصل للنطق بالساكن.

٢١٩ـ نَحْوُ يَزِيدَ وَهْوَ فَرْعُ[١] الأَسْوَدِ

وَعَكْسُهُ أَوْ عَكْسُ حَرْفٍ مُفْرَدِ

٢٢٠ـ فِيْ نَحْوِ أَيُّوبَ بْنِ سَيّارٍ وَفِيْ

أَيُّوبَ أَيْضًا لِيَسَارٍ يَقْتَفِيْ[٢]

٢٢١ـ خَاتِمَةٌ مِنَ الْمُهِمِّ عِنْدَهُمْ

عِلْمُ طِبَاقٍ لِرُواةٍ لا يَهِمْ[٣]

٢٢٢ـ وَاحِدُهَا عِبَارَةٌ عَنْ جَمْعِ

تَشَارَكُوا فِيْ جُمْلَةٍ مِنْ نَفْعِ

٢٢٣ـ كَالسِّنِّ وَاللِّقَاءِ لِلرُّوَاةِ

وَمِنْهُ أَيْضًا عِلْمُ مَا سَيَاتِيْ

---

(١) لو قال: (نَجْلُ) لكان أوضح في المعنى، والوزن بها مستقيم.

(٢) وانظر: نزهة النظر: (ص١٦١) في بيان جملة هذه الأنواع.

(٣) فيأمنُ من تداخل المشتبهين، ويطَّلعُ على تبيين المدلِّسين، ويقف على حقيقة المراد من العنعنة، كما قاله ابن حجر (نزهة النظر: ص١٦٤).

٢٢٤ـ مِـنْ وَفَـيَـاتٍ وَمَـوالِـيـدِهِـمُ
وَعِـلْـمِ بُـلْـدانٍ وَأَوْطـانِـهِـمُ

٢٢٥ـ كَـذاكَ أَحْـوالُـهُـمُ فِـيْ الْـجَـرْحِ
وَضِـدِّهِ وَجَـهْـلِـهـا فِي الشـرحِ

٢٢٦ـ وَمـا بِـهِ تَـخْـتَـصُّ كُـلُّ مَـرْتَـبَـهْ
فَـأَسْـوَأُ الْوَصْـفِ لِجَرْحٍ رَتَّبَهْ

٢٢٧ـ صِـيـغَةُ أَفْعَل[١] لَّفْظُها أَوْ نَحْوُها[٢]
كَـأَكْـذَبُ[٣] النّـاسِ إِلَيْـهِ الْمُنتَهى[٤]

٢٢٨ـ فِيْ الْوَضْـعِ أَوْ ذَلِكَ رُكْنُ الْكَذِبِ
وَبَـعْـدُ دَجّـالٌ وَوَضّـاعٌ وَبِـيْ[٥]

---

(١) بإدغام اللام في اللام بعدها.
(٢) هذا مما يؤخذ أيضًا على الناظم، إذ جعلَ هاء الضمير رويًا.
(٣) في المخطوطةِ (كأكـذبِ) بكسر الباء، والأقرب ما أثبتناه على الحكاية، لأن جر الاسم (أكـذب) هنا غير مقصود، وإنما المقصود حكاية قولهم (أكذبُ الناس)، والله أعلم.
(٤) في المخطوطة (المنتها)، والصواب ما أثبتناه، إذ الألف خامسة ولم تُسبَقْ بياء.
(٥) الأصل (وبيء)، وسُهِّلتْ لاستقامة الوزن، والوبيء: العليل.

٢٢٩ـ كَـذاكَ كَـذّابٌ وَقُـلْ أَسْـهَـلُـها
سَـيِّءُ حِـفْـظٍ لَـيِّـنٌ أَنْـزَلُـها

٢٣٠ـ مـا فِيـهِ أَدْنى[1] الْغَمْزِ وَالْوَسـائِطُ
مَتْرُوكٌ او فـاحِشُ وَهْمٍ سـاقطُ

٢٣١ـ وَإِنْ تُـرِدْ مَـراتِـبَ الـتَّـعْـدِيـلِ
واضِـحَـةَ التَّجْمِيـلِ والتَّفْصِـيـلِ

٢٣٢ـ فَـأَرْفَعُ الأَوْصـافِ فِيـها أَفْعَـلُ
كَـأَوْثَـقُ الـنّـاسِ وَفِـيـها أَكْـمَـلُ

٢٣٣ـ أَوْ أَثْبَـتُ الـنّـاسِ إِلَـيْـهِ الْـمُـنْـتَـهى
أَيْ فِـيْ تَـثَـبُّـتٍ وَمـا أَشْـبَـهَـها

٢٣٤ـ ثُـمَّ الَّـذِيْ بِصِـفَـةٍ تَـأَكَّـدا
أَوْ صِـفَـتَيْنِ أَوْ صِـفـاتٍ يُقْتَـدى

(١) في المخطوطة (أدنا)، والصواب ما أثبتناه، إذ الألف رابعة ولم تُسبَق بياء.

٢٣٥ ـ بِمَنْ حَواها نَحْوُ ثَبْتٌ أَوْ ثِقَهْ

مَعْ ثِقَةٍ أُخْرى وَضَبْطٍ حَقَّقَهْ

٢٣٦ ـ وَأَسْهَلُ الأَوْصافِ ما قَدْ أَشْعَرا

بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ تَجْرِيحٍ عَرا

٢٣٧ ـ كَشَيْخٌ او عَنْهُ الْحَدِيثُ يُكْتَبُ

وَبَيْنَ ذَيْنِ لَيْسَ تَخْفى رُتَبُ

فائدة

٢٣٨ ـ تَـزْكِـيَـةُ الْـعـارِفِ بِـالأَسْـبـابِ
الضَّـابِـطِ الْـعـارِيْ عَـنِ ارْتِـيـابِ

٢٣٩ ـ مَـقْـبُـولَـةٌ وَلَـوْ أَتَـتْ مِـنْ واحِـدِ
عَلى الأَصَـحِّ بِخِلافِ الشّـاهِـدِ

٢٤٠ ـ وَلْيَحْـذَرِ الْمَنْصُـوبُ لِلتَّعْـدِيـلِ
وَالْجَرْحِ مَيْلَـهُ إِلى التَّسْـهِيـلِ[1]

٢٤١ ـ وَالْـجَـرْحُ إِنْ بَـيَّـنَـهُ مَـنْ عَـرَفَـا
أَسْـبـابَـهُ الـلَّاتِـيْ بِـهـا تَصَـرَّفـا

٢٤٢ ـ فَـهْـوَ مُـقَـدَّمٌ عَـلـى الـتَّـعْـدِيـلِ
فَـإِنْ خَـلا الْمَجْرُوحُ عَنْ تَعْـدِيـلِ

---

(١) وكذلك لا يُقبل جرح المتشدِّد، قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٧٢): «فلا يُقْبَلُ جرحُ من أفرط فيه، فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر، فأطلق التزكية».

٢٤٣ـ قُبِلَ[١] جَرْحُهُ بِلا تَبْيِيْنِ

إِذا أَتى مِنْ عارِفٍ مَتِيْنِ[٢]

٢٤٤ـ هَذا هُوَ الْمُخْتارُ فِيْ الأَصْلِ الْوَفِيْ

وَمَالَ بَعْضُهُمْ إِلى التَّوَقُّفِ

(١) في المخطوطة (قُبِلْ) بسكون اللام، وذلك يكسر الوزن، والصواب ما أثبتناه فبه يستقيم.

(٢) قال ابن حجر معلِّلًا (نزهة النظر: ص١٧٤): «لأنَّه إذا لم يكن فيه تعديل؛ فهو في حيِّزِ المجهول، وإعمالُ قولِ المجرِّحِ أولى من إهمالِه».

فصل في معرفة الأسماءِ والكُنى وما يلتحق بذلك

٢٤٥ـ مَعْرِفَةُ الْكُنى لِمَنْ قَدْ سُمِّيْ
وَعَكْسُهُ فِيْ ذا مِنَ الأَهَمِّ

٢٤٦ـ كَذاكَ مَنْ كُنْيَتُهُ هِيَ اسْمُهُ
أَوْ خُلْفُهُمْ فِيها أَتانا رَسْمُهُ[١]

٢٤٧ـ أَوْ كَثُرَتْ كُناهُ أَوْ نُعُوتُهُ
أَوِ اسْمَ أَصْلٍ وافَقَتْ كُنْيَتُهُ[٢]

٢٤٨ـ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ وافَقَتْ فِي الْتَّكْنِيَهْ
زَوْجَتُهُ كُنْيَتَهُ أَوْ تَسْمِيَهْ

٢٤٩ـ شَيْخٍ[٣] لِراوٍ لِأَبِيهِ كَأَنَسْ
إِذا رَوى عَنْهُ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسْ

---

(١) أي: ومن المهمِّ معرفة من اختُلِف في كنيته.
(٢) أي: ومعرفة من وافقتْ كنيتُه اسمَ أبيه.
(٣) بالجر مضاف إلى كلمة (تسمية) في البيت قبله.

٢٥٠ـ أَوْ مَنْ إِلى غَيْرِ أَبِيهِ قَدْ نُسِبْ
أَوْ أُمِّهِ كَابْنِ عُلَيَّةَ الْمُحِبْ

٢٥١ـ أَوْ كَانَ قَدْ يَجْرِيْ لِغَيْرِ الْفَهِمِ
كَفِيْ سُلَيْمانَ دَعَوْهُ التَّيْمِيْ

٢٥٢ـ وَلَيْسَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ نَزَلا[١]
فِيهِمْ كَذا الْحَذَّا[٢] إِلَيْهِمْ وَصَلا

٢٥٣ـ كَذا مَنِ اسْمُهُ سُما أَبٍ سَنِيْ
وَجَدِّهِ كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ

٢٥٤ـ فَثالِثٍ أَوِ اسْمِ[٣] شَيْخِهِ الْهُدى
فَشَيْخِ شَيْخِهِ كَذا فَصاعِدَا

---

(١) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٧٦): «وكسليمان التَّيْمِيِّ؛ لم يكن من بني التَّيْمِ، ولكن نزل فيهم».

(٢) يُشير إلى خالد بن مهران الحذّاء، قال ابن حبان عنه في مشاهير علماء الأمصار (ص٢٤١): «لم يكن بحذاء وإنما نسب إلى الحذائين لأنه كان يجلس إليهم»، وانظر: نزهة النظر، ص١٧٦.

(٣) في المخطوطة (اسمَ) بالنصب، والصواب ما أثبتناه فهو معطوف على المجرور قبله.

٢٥٥ـ نَـحْـوُ رَوى عِـمْـرانُ عَـنْ عِـمْـرانـا

عَـنْ ثـالِـثٍ بِـلَـفْـظِـهِ عِـمْـرانـا

٢٥٦ـ أَوِ اسْـمِ شَـيْـخِـهِ وَمَنْ عَنْـهُ رَوى

كَمُسْـلِمٍ وَشَـيْـخُـهُ عَنْـهُ حَوى[1]

(١) انظر الأمثلة في ذلك: نزهة النظر: (ص١٧٨).

تذنيب

٢٥٧ـ مَعْرِفَةُ الأَسْمـا أَيِ الْمُجَرَّدَهْ
مُهِمَّةٌ كَذاكَ الاسْمـا الْمُفْرَدَهْ

٢٥٨ـ كَسَنْدَرٍ بِوَزْنِ جَعْفَرٍ وَفِيْ
صُغْدِيِّ الْمَضْمُومِ خُلْفٌ اقْتُفِيْ[١]

٢٥٩ـ مُجَرَّدِ[٢] الكُنَى أَوِ الأَلْقابِ
وَلَوْ لِعَاهَةٍ أَوِ الأَنْسَابِ

٢٦٠ـ إِلَى قَبائِلٍ أَوِ الأَوْطانِ
مِنْ بلدٍ أَوْ ضَيْعَةِ الإِنْسانِ

٢٦١ـ أَوْ سِكَّةٍ أَوْ نِسْبَةِ الْمُجاوَرَهْ
أَوْ حِرَفٍ أَوْ صِنَعٍ مُصابَرَهْ

٢٦٢ـ وَالاتِّفاقُ فِيهِ أَيْضًا قَدْ يَقَعْ
وَالاشْتِباهُ[٣] وَكَذا الأَسْما تَقَعْ

---

(١) وانظر نزهة النظر لابن حجر: (ص١٨١) في الكلام عن سَندر وصُغدي.

(٢) بالجرِّ، والتقدير: معروفةُ مجرَّدِ....، عطفًا على ما قبلها.

(٣) في المخطوطة (والأشباه).

٢٦٣ـ أَنْسَابُهَا فِيْ لَفْظِهِمِ أَلْقَابَا
كَالْقَطَوَانِيِّ وَكَانَ يَابَى[١]

٢٦٤ـ وَحَاوَلُوا مَعْرِفَةَ الأَسْبَابِ
لِمَا مَضَى مِنْ ظَاهِرِ الأَلْقَابِ

٢٦٥ـ كَذَا الْمَوَالِيْ مَنْ عَلا وَمَنْ سَفُلْ
بِالرِّقِّ وَالإِسْلامِ أَوْ بِالْحِلْفِ قُلْ[٢]

٢٦٦ـ وَلْيَدْرِ أَيْضًا مَنْ رَوى مِنْ إِخْوَهْ
أَوْ أَخَوَاتٍ فِي عِدادِ النِّسْوَهْ

٢٦٧ـ وَأَدَبَ الطَّالِبِ وَالشَّيْخِ الْعَلِيْ
وَسِنَّيِ الأَدَاءِ وَالتَّحَمُّلِ

---

(١) في المخطوطة (كالقطِراني)، والصواب ما أثبتناه، وهو خالد بن مخلد القطَوَاني، قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٨٢): «وقد تقع الأنساب ألقابًا؛ كخالد بن مخلد القطواني، كان كوفيًّا، ويُلقَّب: القطواني، وكان يغضب منها».

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٨٢): «لأنَّ كلَّ ذلك يُطلق عليه مولًى، ولا يُعرف تمييز ذلك إلا بالتنصيصِ عليه».

٢٦٨ـ وَصِـفَـةَ الْـكِـتـابِ لِـلْـحَـدِيـثِ
وَعَـرْضِـهِ وَصِـفَـةَ الـتَّـحْـدِيـثِ

٢٦٩ـ وَصِـفَـةَ السَّـمـاعِ وَالرِّحْلَـةِ لَـهْ
وَصِـفَـةَ التَّصْـنِيفِ حَتّى يَفْعَلَـهْ

٢٧٠ـ عَـلـى الْـمَسـانِـيـدِ أَوِ الأَبْـوابِ
أَوْ عِـلَـلٍ أَطْـرافِ الانْـتِـخـابِ

٢٧١ـ وَلْيَدْرِ أَيْضـًا سَـبَبَ الْحَدِيثِ إِذْ
مِنْ فَهْمِـهِ فِقْـهَ[1] الحـديـثِ يَتَّخِـذْ

٢٧٢ـ وَالْعُكْبريْ فِي ذا خُصُـوصـًا أَلَّفا
وَفِي الْجَمِيعِ غـالِبـًا قَـدْ صُـنِّفَـا[2]

٢٧٣ـ تَـمَّـتْ بِـحَـمْـدِ اللهِ كَـالـلَّآلِـيْ
حـائِـزَةً فِـي بـابِـهـا الْـمَـعـالـيْ

---

(١) في المخطوطة (فقهُ) بالرفع، والصوابُ ما أثبتناه، لأنه مفعول به مقدم.
(٢) أي: صنَّفوا في غالب الأنواع المذكورة في هذا التذنيب.

٢٧٤ ـ بِـجِـبْـلَـةٍ مَـدِيـنَـةِ الـنَّـهْـرَيْـنِ[١]

فِـي نَـحْـوِ يَـوْمَـيْـنِ وَلَـيْـلَـتَـيْـنِ

٢٧٥ ـ وَكـانَ هَـذا الْخَتْمُ فِي شَـعْـبـانـا

فَـزادَهـا مِـنْ فَضْـلِـهِ بَـيـانـا

٢٧٦ ـ عـامَ (احْـمَـدِ اللهَ عَـلـى تَـمـامِـهـا

وَما حَوى حَوْبايَ مِنْ أَحْكامِها)[٢]

---

(١) جِبْلَة: مدينة مشـهورة بالجنوب الغربي من مدينة إب في اليمن، بينهما أربعة أميال تقريبًا، كانت عاصمةً للدولة الصليحية، وتقع على هضبة مسطحة متدرجة، ترتفع نحو (٦٧٤٥) قدمًا عن سطح البحر، وهي مدينة بين نهرين جاريين شتاءً وصـيفًا، انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية، لإبراهيم المقحفي (١/ ٢٩٥)، وقد تقدَّمَ في ترجمة المؤلِّفِ أنَّه استقرَّ بها آخِرًا حتى وفاته.

(٢) في المخطوطة: كُتبت عام قبل أحمد بلون مغاير، وفي الهامش: سنة ٩٦٣، يعني أنه أتمها عام ٩٦٣، وعرفنا ذلك عن طريق حساب الجُمَّل المجموع في قوله:

احْمَدِ اللهَ عَلى تَمامِها وَما حَوى حَوْبايَ مِنْ أَحْكامِها

فإن مجموعها يساوي بحساب الجُمَّل: ٩٦٣، أي: أنَّه أَلَّفها قبل وفاته بسنتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، والحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

٢٧٧ - ثُـمَّ الصَّـــلاةُ وَالسَّـــلامُ أَبَـدا

عَـلـى الـنَّـبِـيْ وَآلِـهِ أَهْـلِ الْـهُـدى

وكـان فـراغ هـذه النسـخة بمسـجد سـيف السـنة مـن مدينـة إب، في آخـر اليـوم الثالـث والعشـرين مـن شـهر رمضـان المعظـم مـن العـام المـذكور[١]، بخـط ولـد ناظمهـا الفقيـر إلـى عفـو الله ورحمتـه: الحسـن بـن صـالح النمازي، رزقه الله العلم والعمل به، آمين.

وتمّ هذه النسخة بعون الله تعالى بمكة المكرمة، في عام سنة[٢] إحدى عشر بعد ألف.

والحمد لله تعالى وحده.

(١) كُتب تحتها: ٩٦٣.

(٢) كذا في المخطوطة.

نُخْبَةُ الفِكَرِ فِي مُصطَلَحِ أَهلِ الأَثَرِ[١]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَدِيراً، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيراً.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ وَبُسِطَتْ وَاخْتُصِرَتْ، فَسَأَلَنِي بَعْضُ الإِخْوَانِ أَنْ أُلَخِّصَ لَهُ المُهِمَّ مِنْ ذَلِكَ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ؛ رَجَاءَ الِانْدِرَاجِ فِي تِلْكَ المَسَالِكِ فَأَقُولُ:

- **الخَبَرُ**: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ بِلَا عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الِاثْنَيْنِ، أَوْ بِهِمَا، أَوْ بِوَاحِدٍ:

فَالأَوَّلُ: **المُتَوَاتِرُ**، المُفِيدُ لِلْعِلْمِ اليَقِينِيِّ بِشُرُوطِهِ.

---

(١) اعتمدنا النسخة التي حققها د. عبد المحسن القاسم، الرياض، ط٢، ١٤٤١هـ.

وَالثَّانِي: المَشْهُورُ، وَهُوَ المُسْتَفِيضُ - عَلَى رَأْيٍ -.

وَالثَّالِثُ: العَزِيزُ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ - خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ -.

وَالرَّابِعُ: الغَرِيبُ.

وَكُلُّهَا - سِوَى الأَوَّلِ - آحَادٌ.

وَفِيهَا المَقْبُولُ وَالمَرْدُودُ؛ لِتَوَقُّفِ الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى البَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رُوَاتِهَا - دُونَ الأَوَّلِ -، وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا مَا يُفِيدُ العِلْمَ النَّظَرِيَّ بِالقَرَائِنِ - عَلَى المُخْتَارِ -.

ثُمَّ الغَرَابَةُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ، أَوْ لَا.

فَالأَوَّلُ: الفَرْدُ المُطْلَقُ.

وَالثَّانِي: الفَرْدُ النِّسْبِيُّ، وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ.

➢ وَخَبَرُ الآحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ، غَيْرَ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ: هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ.

وَتَتَفَاوَتُ رُتَبُهُ بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الأَوْصَافِ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ البُخَارِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمٍ، ثُمَّ شَرْطُهُمَا.

فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ: فَالحَسَنُ لِذَاتِهِ، وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ.

فَإِنْ جُمِعَا فَلِلتَّرَدُّدِ فِي النَّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ، وَإِلَّا فَبِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ.

وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ.

فَإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحَ: فَالرَّاجِحُ المَحْفُوظُ؛ وَمُقَابِلُهُ: الشَّاذُّ.

وَمَعَ الضَّعْفِ: الرَّاجِحُ المَعْرُوفُ؛ وَمُقَابِلُهُ: المُنْكَرُ.

وَالفَرْدُ النِّسْبِيُّ: إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ: فَهُوَ المُتَابِعُ.

وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُشْبِهُهُ: فَهُوَ الشَّاهِدُ.

وَتَتَبُّعُ الطُّرُقِ لِذَلِكَ: هُوَ الِاعْتِبَارُ.

ثُمَّ المَقْبُولُ: إِنْ سَلِمَ مِنَ المُعَارَضَةِ: فَهُوَ المُحْكَمُ.

وَإِنْ عُورِضَ بِمِثْلِهِ: فَإِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ: فَهُوَ مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ.

أَوْ ثَبَتَ المُتَأَخِّرُ: فَهُوَ النَّاسِخُ، وَالآخَرُ المَنْسُوخُ، وَإِلَّا فَالتَّرْجِيحُ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ.

➢ ثُمَّ المَرْدُودُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ.

فَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَالأَوَّلُ: المُعَلَّقُ.

وَالثَّانِي: المُرْسَلُ.

وَالثَّالِثُ: إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِداً مَعَ التَّوَالِي: فَهُوَ المُعْضَلُ، وَإِلَّا فَالمُنْقَطِعُ.

ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا:

فَالأَوَّلُ: يُدْرَكُ بِعَدَمِ التَّلَاقِي، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّارِيخِ.

وَالثَّانِي: المُدَلَّسُ، وَيَرِدُ بِصِيغَةٍ تَحْتَمِلُ اللُّقِيَّ: كَـ «عَنْ»، وَ «قَالَ».

وَكَذَا المُرْسَلُ الخَفِيُّ مِنْ مُعَاصِرٍ لَمْ يَلْقَ.

ثُمَّ الطَّعْنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي، أَوْ تُهَمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ، أَوْ فِسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بِدْعَتِهِ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ.

فَالأَوَّلُ: المَوْضُوعُ.

وَالثَّانِي: المَتْرُوكُ.

وَالثَّالِثُ: المُنْكَرُ - عَلَى رَأْيٍ -.

وَكَذَا الرَّابِعُ وَالخَامِسُ.

ثُمَّ الوَهْمُ: إِنِ اطُّلِعَ عَلَيْهِ بِالقَرَائِنِ، وَجَمْعِ الطُّرُقِ: فَالمُعَلَّلُ.

ثُمَّ المُخَالَفَةُ: إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ: فَمُدْرَجُ الإِسْنَادِ.

أَوْ بِدَمْجِ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ: فَمُدْرَجُ المَتْنِ.

أَوْ بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ: فَالمَقْلُوبُ.

أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ: فَالمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ.

أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرَجِّحَ: فَالمُضْطَرِبُ، وَقَدْ يَقَعُ الإِبْدَالُ عَمْداً امْتِحَانًا.

أَوْ بِتَغْيِيرِ حُرُوفٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ: فَالمُصَحَّفُ وَالمُحَرَّفُ.

وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ المَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالمُرَادِفِ، إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ المَعَانِيَ.

فَـإِنْ خَفِـيَ المَعْنَـى: احْتِـيجَ إِلَـى شَـرْحِ الغَرِيـبِ، وَبَيَـانِ المُشْكِلِ.

ثُمَّ الجَهَالَةُ: وَسَـبَبُهَا: أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نُعُوتُهُ فَيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ، وَصَنَّفُوا فِيهِ المُوضِحَ.

وَقَدْ يَكُونُ مُقِلًّا فَلَا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الوُحْدَانَ.

أَوْ لَا يُسَـمَّى اخْتِصَـاراً، وَفِيهِ المُبْهَمَاتُ، وَلَا يُقْبَلُ المُبْهَمُ وَلَوْ أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ - عَلَى الأَصَحِّ -.

فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْهُ: فَمَجْهُولُ العَيْنِ.

أَوِ اثْنَانِ فَصَـاعِداً، وَلَمْ يُوَثَّقْ: فَمَجْهُولُ الحَالِ، وَهُوَ المَسْتُورُ.

ثُمَّ البِدْعَةُ: إِمَّا بِمُكَفِّرٍ، أَوْ بِمُفَسِّقٍ.

فَالأَوَّلُ: لَا يَقْبَلُ صَاحِبَهَا الجُمْهُورُ.

وَالثَّانِي: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً - فِي الأَصَـحِّ -، إِلَّا إِنْ رَوَى مَا يُقَوِّي بِدْعَتَهُ فَيُرَدُّ - عَلَى المُخْتَارِ -، وَبِهِ صَـرَّحَ الجُوزَجَانِيُّ - شَيْخُ النَّسَائِيِّ -.

ثُمَّ سُوءُ الحِفْظِ: إِنْ كَانَ لَازِمًا فَالشَّاذُّ - عَلَى رَأْيٍ -، أَوْ طَارِئًا فَالمُخْتَلِطُ.

وَمَتَى تُوبِعَ السَّيِّئُ الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ - وَكَذَا المَسْتُورُ، وَالمُرْسَلُ، وَالمُدَلَّسُ -: صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا؛ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ بِالمَجْمُوعِ.

➢ ثُمَّ الإِسْنَادُ: إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَصْرِيحًا، أَوْ حُكْمًا: مِنْ قَوْلِهِ، أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ تَقْرِيرِهِ.

أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَلِكَ، وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الإِسْلَامِ - وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الأَصَحِّ -.

أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ، وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ.

فَالأَوَّلُ: المَرْفُوعُ.

وَالثَّانِي: المَوْقُوفُ.

وَالثَّالِثُ: المَقْطُوعُ - وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ: مِثْلُهُ -.

وَيُقَالُ لِلْأَخِيرَيْنِ: الأَثَرُ.

➢ وَالمُسْنَدُ: مَرْفُوعُ صَحَابِيٍّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الِاتِّصَالُ.

فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ: فَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كَـ «شُعْبَةَ».

فَالأَوَّلُ: العُلُوُّ المُطْلَقُ.

وَالثَّانِي: العُلُوُّ النِّسْبِيُّ.

وَفِيهِ المُوَافَقَةُ؛ وَهِيَ: الوُصُولُ إِلَى شَيْخِ أَحَدِ المُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ.

وَالبَدَلُ؛ وَهُوَ: الوُصُولُ إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَلِكَ.

وَالمُسَاوَاةُ؛ وَهِيَ: اسْتِوَاءُ عَدَدِ الإِسْنَادِ مِنَ الرَّاوِي إِلَى آخِرِهِ، مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ المُصَنِّفِينَ.

وَالمُصَافَحَةُ؛ وَهِيَ: الِاسْتِوَاءُ مَعَ تِلْمِيذِ ذَلِكَ المُصَنِّفِ.

وَيُقَابِلُ العُلُوَّ بِأَقْسَامِهِ: النُّزُولُ.

فَإِنْ تَشَارَكَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ فِي السِّنِّ وَاللُّقِيِّ فَهُوَ: الأَقْرَانُ.

وَإِنْ رَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا عَنِ الآخَرِ: فَالمُدَبَّجُ.

وَإِنْ رَوَى عَمَّنْ دُونَهُ: فَالأَكَابِرُ عَنِ الأَصَاغِرِ، وَمِنْهُ: الآبَاءُ عَنِ الأَبْنَاءِ؛ وَفِي عَكْسِهِ كَثْرَةٌ، وَمِنْهُ: مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

وَإِنِ اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ، وَتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا؛ فَهُوَ: السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ.

وَإِنْ رَوَى عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَيِ الِاسْمِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزَا: فَبِاخْتِصَاصِهِ بِأَحَدِهِمَا يَتَبَيَّنُ الْمُهْمَلُ.

وَإِنْ جَحَدَ الشَّيْخُ مَرْوِيَّهُ جَزْمًا: رُدَّ، أَوِ احْتِمَالاً: قُبِلَ - فِي الأَصَحِّ -، وَفِيهِ: مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ.

وَإِنِ اتَّفَقَ الرُّوَاةُ فِي صِيَغِ الأَدَاءِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الحَالَاتِ؛ فَهُوَ الْمُسَلْسَلُ.

➢ وَصِيَغُ الأَدَاءِ: «سَمِعْتُ» وَ «حَدَّثَنِي»، ثُمَّ «أَخْبَرَنِي»، وَ «قَرَأْتُ عَلَيْهِ»، ثُمَّ «قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ»، ثُمَّ «أَنْبَأَنِي»، ثُمَّ «نَاوَلَنِي»، ثُمَّ «شَافَهَنِي»، ثُمَّ «كَتَبَ إِلَيَّ»، ثُمَّ «عَنْ» وَنَحْوُهَا.

فَـالأَوَّلَانِ: لِمَـنْ سَـمِعَ وَحْـدَهُ مِـنْ لَفْـظِ الشَّـيْخِ، فَإِنْ جُمِعَ فَمَعَ غَيْرِهِ.

وَأَوَّلُهَا: أَصْرَحُهَا وَأَرْفَعُهَا فِي الإِمْلَاءِ.

وَالثَّالِثُ، وَالرَّابِعُ: لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ.

فَإِنْ جُمِعَ: فَهُوَ كَالخَامِسِ.

وَالإِنْبَاءُ: بِمَعْنَى الإِخْبَارِ، إِلَّا فِي عُرْفِ المُتَأَخِّرِينَ؛ فَهُوَ لِلْإِجَازَةِ كَـ «عَنْ».

وَعَنْعَنَةُ المُعَاصِرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ إِلَّا مِنَ المُدَلِّسِ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ ثُبُوتُ لِقَائِهِمَا وَلَوْ مَرَّةً - وَهُوَ المُخْتَارُ -.

وَأَطْلَقُوا المُشَافَهَةَ فِي الإِجَازَةِ المُتَلَفَّظِ بِهَا، وَالمُكَاتَبَةَ فِي الإِجَازَةِ المَكْتُوبِ بِهَا.

وَاشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ المُنَاوَلَةِ: اقْتِرَانَهَا بِالإِذْنِ بِالرِّوَايَةِ - وَهِيَ أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الإِجَازَةِ -.

وَكَذَا اشْتَرَطُوا: الإِذْنَ فِي الوِجَادَةِ، وَالوَصِيَّةِ بِالكِتَابِ، وَالإِعْلَامِ، وَإِلَّا فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ - كَالإِجَازَةِ العَامَّةِ، وَلِلْمَجْهُولِ وَالمَعْدُومِ - عَلَى الأَصَحِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

➢ ثُمَّ الرُّوَاةُ إِنِ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ، وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَصَاعِداً، وَاخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ: فَهُوَ المُتَّفِقُ وَالمُفْتَرِقُ.

وَإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْمَاءُ خَطّاً، وَاخْتَلَفَتْ نُطْقاً: فَهُوَ المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ.

وَإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتِ الآبَاءُ، أَوْ بِالعَكْسِ: فَهُوَ المُتَشَابِهُ، وَكَذَا إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ الِاتِّفَاقُ فِي الِاسْمِ وَاسْمِ الأَبِ، وَالِاخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ.

وَيَتَرَكَّبُ مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ؛ مِنْهَا: أَنْ يَحْصُلَ الِاتِّفَاقُ أَوْ الِاشْتِبَاهُ، إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، أَوْ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

خَاتِمَة

➢ وَمِنَ المُهِمِّ: مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ، وَوَفَيَاتِهِمْ، وَبُلْدَانِهِمْ، وَأَحْوَالِهِمْ - تَعْدِيلاً، وَتَجْرِيحًا، وَجَهَالَةً -.

وَمَرَاتِبِ الجَرْحِ: **وَأَسْوَأُهَا**: الوَصْفُ بِأَفْعَلَ؛ كَـ «أَكْذَبِ النَّاسِ»، ثُمَّ «دَجَّالٌ»، أَوْ «وَضَّاعٌ»، أَوْ «كَذَّابٌ».

وَأَسْهَلُهَا: «لَيِّنٌ»، أَوْ «سَيِّئُ الحِفْظِ»، أَوْ «فِيهِ أَدْنَى مَقَالٍ».

وَمَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ: وَأَرْفَعُهَا: الوَصْفُ بِأَفْعَلَ؛ كَـ «أَوْثَقِ النَّاسِ».

ثُمَّ مَا تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ كَـ «ثِقَةٍ ثِقَةٍ»، أَوْ «ثِقَةٍ حَافِظٍ».

وَأَدْنَاهَا: مَا أَشْعَرَ بِالقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ؛ كَـ «شَيْخٍ».

وَتُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا، وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ - عَلَى الأَصَحِّ -.

وَالجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ إِنْ صَدَرَ مُبَيَّنًا مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ، فَإِنْ خَلَا عَنْ تَعْدِيلٍ قُبِلَ مُجْمَلاً - عَلَى المُخْتَارِ -.

➢ وَمَعْرِفَةُ كُنَى المُسَمَّيْنَ، وَأَسْمَاءِ المُكَنَّيْنَ.

وَمَنِ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ.

وَمَنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ أَوْ نُعُوتُهُ.

وَمَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ، أَوْ بِالعَكْسِ، أَوْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ.

وَمَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الفَهْمِ.

وَمَنِ اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدِّهِ، أَوْ وَاسْمُ شَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ فَصَاعِداً.

وَمَنِ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ وَالرَّاوِي عَنْهُ.

➢ **وَمَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ المُجَرَّدَةِ وَالمُفْرَدَةِ، وَكَذَا الكُنَى، وَالأَلْقَابُ، وَالأَنْسَابُ.**

وَتَقَعُ إِلَى القَبَائِلِ، وَالأَوْطَانِ - بِلَاداً، أَوْ ضِيَاعاً وَسِكَكاً، وَمُجَاوَرَةً-.

وَإِلَى الصَّنَائِعِ وَالحِرَفِ.

وَيَقَعُ فِيهَا الِاتِّفَاقُ وَالِاشْتِبَاهُ كَالأَسْمَاءِ.

وَقَدْ تَقَعُ أَلْقَاباً. وَمَعْرِفَةُ أَسْبَابِ ذَلِكَ.

- وَمَعْرِفَةُ المَوَالِي مِنْ أَعْلَى، وَمِنْ أَسْفَلَ، بِالرِّقِّ، أَوْ بِالحِلْفِ.
- وَمَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ.
- وَمَعْرِفَةُ آدَابِ الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ.

وَسِنِّ التَّحَمُّلِ وَالأَدَاءِ.

وَصِفَةِ كِتَابَةِ الحَدِيثِ، وَعَرْضِهِ، وَسَمَاعِهِ، وَإِسْمَاعِهِ، وَالرِّحْلَةِ فِيهِ.

وَتَصْنِيفِهِ عَلَى المَسَانِيدِ، أَوِ الأَبْوَابِ، أَوِ العِلَلِ، أَوِ الأَطْرَافِ.

- وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ الحَدِيثِ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ بَعْضُ شُيُوخِ القَاضِي أَبِي يَعْلَى ابْنِ الفَرَّاءِ.

وَصَنَّفُوا فِي غَالِبِ هَذِهِ الأَنْوَاعِ.

وَهِيَ نَقْلٌ مَحْضٌ، ظَاهِرَةُ التَّعْرِيفِ، مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ التَّمْثِيلِ؛ فَلْتُرَاجَعْ لَهَا مَبْسُوطَاتُهَا.

وَاللهُ المُوَفِّقُ وَالهَادِي، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١١	ترجمة الناظم
١١	اسمه ونسبه وأسرته
١١	مولده ونشأته
١٢	رحلاته في طلب العلم وبعض شيوخه
١٤	مؤلفاته
١٧	وفاته
١٨	وصف النسخة المخطوطة المعتمدة في التحقيق
١٩	صور المخطوطة
٢٤	المنظومة
٢٤	مقدمة المنظومة
٢٨	بيان تقسيم الأخبار إلى متواتر وغيره، والغير إلى مقبول وغيره
٣٢	بيان معرفة الصحة والحسن وتقسيمهما، وما يلتحق.....
٣٧	بيان تقسيم المقبول إلى محكم وغيره
٣٩	بيان أقسم المردود وما يتعلق بها

الصفحة	الموضـــوع
٥٤	بيان أقسام الإسناد وهو الطريق الموصل إلى المتن
٦٣	بيان صيغ الأداء وأنواع الإجازة
٦٩	بيـان اصـطلاحهم في المتفق والمفترق والمؤتلف والمتشابه
٧٦	فائدة
٧٨	فصل في معرفة الأسماء والكنى وما يلتحق بذلك
٨١	تذنيب
٨٧	متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر
١٠١	محتويات الكتاب

مكتبة دار السلام

اليمن ـ تعز ـ شارع المصلى الفرعي
أمام مسجد دار القرآن
خلف مكتب التربية والتعليم

04 251719
777251719
739777833
711914060